الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- فتيحة بومليط
- إكرام بلور

إشراف الأستاذة:

د. ياسمينة إبراهيم سالم

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. خير الدين بنون	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. ياسمينة إبراهيم سالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. سميرة خندق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين

الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

ووفقنا في إنجاز هذا البحث

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة

الدكتورة "ياسمينة إبراهيم سالم"

على إشرافها على هذا العمل وحسن توجيهها ونصائحها الجليلة

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

من أجل إثرائها وإخراجها في أكمل وجه ممكن

ونشكر كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل

والصلاة والسلام على نبيه الكريم سيدنا محمد أشرف المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا**" أطال الله في عمرهما وألبسهما تاج الصحة والعافية

إلى إخوتي الأعزاء وسندي في الحياة دمتم لي دخرا

وفخرا

إلى من كان سندا ومشجعا لي في حياتي ودراستي

أدامك الله تاجا فوق رأسي

إلى كل الأهل والأحباب

الذين كانوا عونا لي في السراء والضراء

فتيحة

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد

عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي "أمي الغالية"

إلى من تعب وضحى من أجلي إلى الذي سهل لي طريق العلم والمعرفة

وعلمني الصبر والثبات وحب الغير "أبي العزيز"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج فؤادي بذكراهم وإلى دعمي في الحياة

وأغلى ما أملك إخوتي خاصة أخي أحمد الذي كان سندا ودعما لي

إلى أحب الناس على قلبي حسام

إلى عمي وعماتي وخالاتي وأخوالي وأولاد إخوتي حفظهم الله

وإلى كل صديقاتي وإلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة

وإلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة

إكرام

Designed by pngtree

مقدمة

يعد التنويع الاقتصادي مهما لجميع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للنفط، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع وحيد دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد. حيث تسعى معظم الدول إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات والمشاريع الاقتصادية المتنوعة في مختلف القطاعات، فدرجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، والتي تمثل الحاصل في تخفيف الاعتماد على أنشطة محددة، ويتركز الهيكل الاقتصادي للدول العربية في أنشطة محددة نسبيا هي استخراج النفط والغاز.

تعتبر الدول العربية من أهم الدول المصدرة للنفط ومن بينها نجد الجزائر، الإمارات، والسعودية، فقد تشابهت هذه الدول في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططهم التنموية والنهوض باقتصاداتهم. حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فإن التذبذب في أسعار المحروقات يؤثر على الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة، وهو ما أدى إلى التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي. ودولة الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول النفطية، تسعى لبناء نموذج تنموي مستدام لا علاقة له بالنفط، وفي إطار سعيها لضمان نجاح هذه السياسة حرصت على تطوير القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات. كذلك السعودية والتي يعتبر اقتصادها اقتصادا مفتوحا على الشرق الأوسط.

إشكالية البحث

يعتبر التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية بمختلف الدول العربية خاصة الدول النفطية منها، لذا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية؟

التساؤلات الفرعية

يقودنا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالتنويع الاقتصادي؟
- ماهي التغيرات التي أحدثتها سياسة التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية؟
- إلى أي مدى يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي مستقبلا في الدول العربية؟

فرضيات البحث

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- التنويع الاقتصادي هو استراتيجية للتخلص من التبعية لقطاع معين، بالإضافة إلى تمتين القاعدة الاقتصادية؛
- أدى انتهاج سياسة التنويع في بعض الدول العربية إلى تمتين قاعدتها الاقتصادية وجعلها أكثر مقاومة للصدمات الداخلية والخارجية؛
- إن الدول العربية من أكثر الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية ومن ثم القدرة على تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وتفادي لعنة الموارد.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- بيان واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الدول العربية؛
- معرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي على الجزائر–الإمارات–السعودية؛
- إلقاء الضوء على أهمية وضرورة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه أحد المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاديات النفطية، ومن ثم فهو الأكثر شيوعا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين في هذا المجال، كما أنه يعتبر خيارا لا مفر منه للتخلص من التبعية النفطية.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيار الموضوع إلى عوامل ذاتية تتمثل في الميل الشخصي لهذا النوع من الدراسات وعوامل موضوعية حيث أن الموضوع يدخل ضمن اختصاصنا، كما أنه يعتبر موضوع الساعة ولاسيما بعد انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وبروز الحاجة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

منهج البحث

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في شكل يخدم موضوع الدراسة.

حدود الدراسة

تم حصر حدود الدراسة في بعض الدول العربية (الجزائر، الإمارات، السعودية)

.

الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى لـ:** بلقلة براهيم، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله**، ورقة بحثية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم والوقوف على مدى نجاح المجهودات المبذولة في تنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تمثلت في مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور نسبة إيرادات النفط من مجموع الإيرادات الكلية، ونسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات، بالإضافة لاستعراض مجموعة من العناصر التي من شأنها تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في هذه البلدان، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي عملية لتوسع نطاق الأنشطة الاقتصادية، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، بالإضافة إلى أنه على الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، ورغم إنجازات العقود الماضية، إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على اقتصاداتها.
- **الدراسة الثانية لـ:** يحي هاجر وياسمينة إبراهيم سالم، **واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية**، ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي –تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية–، يوم 14 نوفمبر 2021: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية التنويع الاقتصادي، حيث أصبح غاية الدول النفطية في ظل التقلبات التي تشهدها السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للجزائر لذا وجب تجنيد كل الموارد المادية والبشرية لتحقيقه. ولهذا لابد من القيام بالعديد من

الإجراءات والتدابير التي تساعد على تعزيز التنويع الاقتصادي، حيث تمثل الإمارات تجربة غنية لابد من الاستفادة منها.

- **الدراسة الثالثة لـ:** ياسين بوخزنه وآخرون، **واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة (الجزائر، السعودية)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة والمالية الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبيرة للتنويع الاقتصادي للدول النفطية وخاصة بعد أن أدركت البلدان الريعية خطورة الاعتماد على هذا المورد الوحيد وأصبحت تسمى بالدول أحادية الاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى أن اقتصاد البلدين حقق معدلات نمو قوية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والإنتاج النفطي وزيادة الانفاق الحكومي وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي، ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمات القطاعات الأخرى لازال هذا القطاع ومشتقاته تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية.

هيكل البحث

اعتمدنا في دراستنا في هذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول:

- تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، بعرض مفهومه وخصائصه وأهميته وذكر أشكاله وأنواعه وطرح عوامل نجاحه؛ المبحث الثاني تناولنا فيه ميكانيزمات التنويع الاقتصادي، وشمل شروط ومحددات التنويع الاقتصادي وعوائقه ومزاياه بالإضافة إلى مؤشرات قياسه؛ وفي المبحث الثالث تناولنا العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي.
- في الفصل الثاني تم التطرق إلى واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان التنويع الاقتصادي كمدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، وتعرض للتنويع الاقتصادي كأحد مراحل الاستدامة الاقتصادية وكآلية لإرسائها مع عرض تقلبات أسعار النفط في الدول العربية؛ أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية وهي الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات ونسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات مع المرور إلى عرض التطورات الاقتصادية للدول العربية والمبحث الثالث بعنوان تأثير جائحة كورونا

على اقتصادات الدول العربية ويشمل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين والهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- والفصل الثالث بعنوان واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية (السعودية، الإمارات والجزائر)، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي: المبحث الأول تناولنا فيه التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، وشمل المرتكزات والاستراتيجيات الاقتصادية لدولة الإمارات مع عرض تجربتها في التنويع الاقتصادي وخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة؛ المبحث الثاني تناولنا فيه التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالتطرق للخطوات المتبعة في المملكة نحو التنويع بالإضافة إلى الخطة المسطرة لذلك مع عرض واقع الحال والآفاق؛ والمبحث الثالث تناولنا فيه التنويع الاقتصادي في الجزائر بدراسة التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي وعرض السياسة المتبعة والتطرق للنموذج الاقتصادي الجديد للجزائر (2016–2030) للوصول إلى طرح سياسات تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول

نظرا لما أصبحت تعانيه اقتصاديات الدول العربية من هزات عنيفة وتدهور جراء اعتمادها على قطاع اقتصادي واحد فقط خاصة الدول النفطية، أصبح لزاما على هذه الدول انتهاج طرق جديدة والاعتماد على قطاعات أخرى من خلال انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي حيث تسعى الدول من خلاله إلى تطوير المنتوجات وزيادة الاستثمار وتوسيع نطاق الدخول إلى الأسواق العالمية، وذلك بالاعتماد على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والتصنيع وغيرها من القطاعات التي تحقق قيمة مضافة من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاديات الدول العربية.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛

المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي؛

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

اتجهت معظم الدول العربية نحو التنويع الاقتصادي لكونه خيارا استراتيجيا للتحرر من التبعية النفطية بالدرجة الأولى، وأيضا لما له من أهمية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنويع الاقتصادي

يحظى موضوع التنويع الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام على الصعيد الدولي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يوجد عدة تعريفات للتنويع الاقتصادي من بينها ما يلي:

حسب **المعهد العربي للتخطيط** يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد".[1]

عرف أيضا، "التنويع الاقتصادي يقصد به التخلص من التبعية لقطاع محدد خاصة قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي في مختلف القطاعات (الصناعة، الزراعة والخدمات) والتي تهدف الى توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

وحسب خبراء الأمم المتحدة: "يعني التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة. والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة".[3]

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي: "العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الايرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع: توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط

---

[1]–الياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص112.

[2]–بلقاسم بن علال وآخرون، **واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص505.

[3]–نزار دياب عساف وخالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة دارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة أنبار العراق، 2014، ص 467.

داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا".[1]

وعرف على أنه: "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الدولة، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد"[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي هدف تسعى لتحقيقه بشكل خاص الدول ذات الاقتصاديات الأحادية خاصة الدول النفطية، من خلال تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي عبر مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، بغية تكوين قاعدة اقتصادية صلبة مقاومة للصدمات الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي، نذكر منها ما يلي[3]:

- **التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، ومن ثم فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة للتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛
- **التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أيضا زيادة الإنتاج كما ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضا، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛

---

[1]–عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص ص:255–256.

[2]–د. ضياء الناروز، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 198.

[3]-دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020، ص ص: 203-204.

- **التنويع الاقتصادي هو عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني:** يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وهو ما يشكل منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في الهيكل الاقتصادي وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها بالإضافة إلى تشخيص قدرات الاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المتعددة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع؛ حيث تتميز كل مرحلة بالمحافظة على توازنات معينة[1].

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

يكتسب التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة من حيث دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل. وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي:

الفرع الأول: أهمية التنويع الاقتصادي

- **أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:** هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة على تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص[2].

وعليه فإن أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية تكمن في:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير كل ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي[3]:

---

[1]–طبايبية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، مؤتمر دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص ص6،5.

[2]–حامد عبد الحسن الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متوفر على الموقع: http://burathanews.com/arabic/studies/ 303451

[3]–بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 233.

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتنويع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض أسعار هذه المنتجات؛
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي؛
- **زيادة إنتاجية رأس المال:** وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي في الناتج زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينهما مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي؛
- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية.

شكل رقم (01): أهمية التنويع الاقتصادي

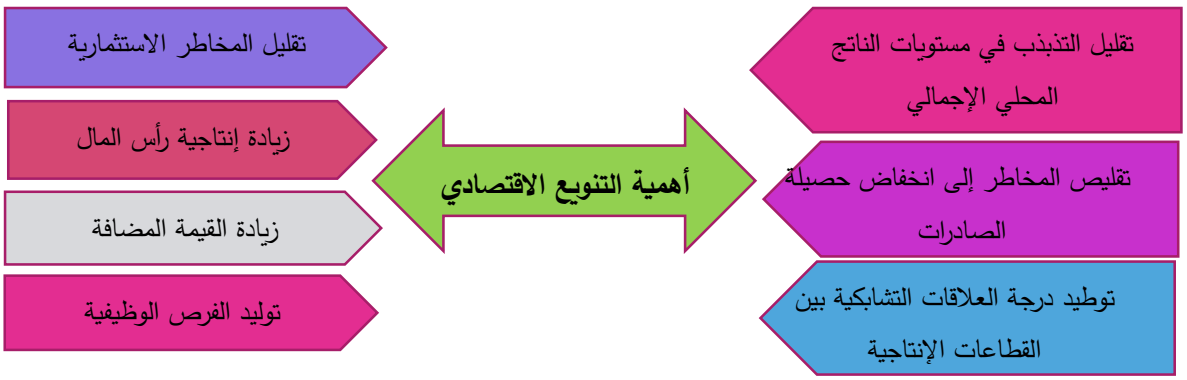

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: علي عماد محمد أزهر، **دور الانفاق العام في التنويع الاقتصادي-دراسة تحليلية عن دولة قطر-**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 33.

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

يكمن الهدف من وراء إتباع سياسة التنويع الاقتصادي ما يلي:

- **تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية**

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي ولكن في منتصف ثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار

النفط مما أدى إلى سياسة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة، الصناعة والخدمات وغيرها لرفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط. فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعا فاعلا في اقتصادها. أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية وينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية[1].

- **حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية:**

تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى سياسية وطبيعية وغالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار والتي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار سلبية وأزمات مختلفة[2].

وهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي[3]:

- تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، من خلال التوجيه لتنمية القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص؛
- تعزيز وزيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القوة التفاوضية)، وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية؛
- تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية؛
- توفير فرص العمل الشريف لمواطنيها وتحجيم دور العمالة الوافدة.

ونذكر أيضا[4]:

---

[1]–إسماعيل حمادي مجبل العيساوي، **سياسة التنويع الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط المملكة العربية السعودية نموذجا**، مذكرة ماجيستير في الإدارة الاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، 2015، ص ص: 05–06.

[2]–محمد صالح جسام الدليمي، **الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية**، 2015، ص 15.

[3]–ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[4]–د. ضياء النارز، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 204–205.

- تحسين وضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي، ولعائدات الموازنة العامة؛
- تحفيز انتشار التكنولوجيا، وتوفير المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة الصادرات غير النفطية، والتي من شأنها استدامة النمو، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في ظل اقتصاد المعرفة؛
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: أنواع وأشكال التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أشكال عديدة تمحورت في شقين رئيسيين، كما توجد عدة أنواع نبينها فيما يلي:

الفرع الأول: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين ستة أنواع للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي[1]:

1) **التنويع العمودي (الرأسي):** هو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل)؛

2) **التنويع الأفقي:** هو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت؛

3) **التنويع الجانبي:** هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

4) **التنويع الشامل:** الذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

5) **التنويع الجغرافي:** الذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) التكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

6) **التنويع المالي:** هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد

[1]–نور الدين شارف، **استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي29 و30نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص7.

يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

الفرع الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي

يوجد شكلين رئيسيين للتنويع الاقتصادي هما[1]:

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعا، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة؛
2. **تنويع الأسواق:** ويقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها بفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

المطلب الرابع: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

لكي تكون عملية التنويع ناجحة وفعالة يجب أن تكون هناك عوامل تتوقف عليها هذه العملية، وتتمثل في[2]:

1. **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة؛
2. **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء؛
3. **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركا أساسيا لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية، كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي؛

---

[1]–موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 136.

[2]–طبابيية سليمة ولرباع اهادي، مرجع سبق ذكره، ص5.

4. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي كما الخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات؛
5. **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية؛
6. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها[1].

المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للخروج من الاقتصاد الريعي يتوفر على ميكانيزمات لضمان نجاح العملية، وكذا بعض المؤشرات التي تقيس مدى النجاح أو الفشل، وما إذا كان هناك تنويع محقق أم لا.

المطلب الأول: شروط ومحددات التنويع الاقتصادي

حتى يتحقق التنويع الاقتصادي من الضروري توفر محددات رئيسية، كما أن هذه العملية لابد أن تتسم بمجموعة من الشروط نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: شروط التنويع الاقتصادي

حتى تكون هناك عملية تنويع ناجحة لابد من توفر شروط من بينها ما يلي[2]:

1) **إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسة جانب الطلب):** لكي يكون التنويع الاقتصادي ناجحا لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الروابط بالدولار، ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ومراجعة نظام الربط من جهة المكسب مقابل التكلفة؛

---

[1]–لعقيقي دراجي وبن الشيخ توفيق، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25–26 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص ص: 04، 05.

[2]–خالد راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص ص: 203–204.

2) **تنويع القاعدة الإنتاجية:** بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي لابد من إصلاحات تمس جانب العرض أيضا، إذ لابد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن قطاع المحروقات، والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل وهياكل الإنتاج من خلال تنمية رأس المال البشري وإصلاح القطاعين العام والخاص.

الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي عدة محددات نذكرها فيما يلي[1]:

- **الحكم:** الحكم الراشد شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني؛
- **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة، يمكن على سبيل المثال الاستثمار في البحث والتطوير لأنشطة جديدة، علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد؛
- **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع عجلة التنويع الاقتصادي، حيث يمكن استغلال الموارد لزيادة مجموعة الصادرات والسلع المنتجة؛
- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** تساعد على تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع، حيث أن هناك عددا كبيرا من الدراسات على سبيل المثال Melhum وآخرون (2006) التي تشير إلى الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل أيضا Acemoglo (2005) وآخرون إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك تأثير الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج، إضافة إلى العوامل الجغرافية.

[1]–دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 203–204.

شكل رقم (02): محددات التنويع الاقتصادي

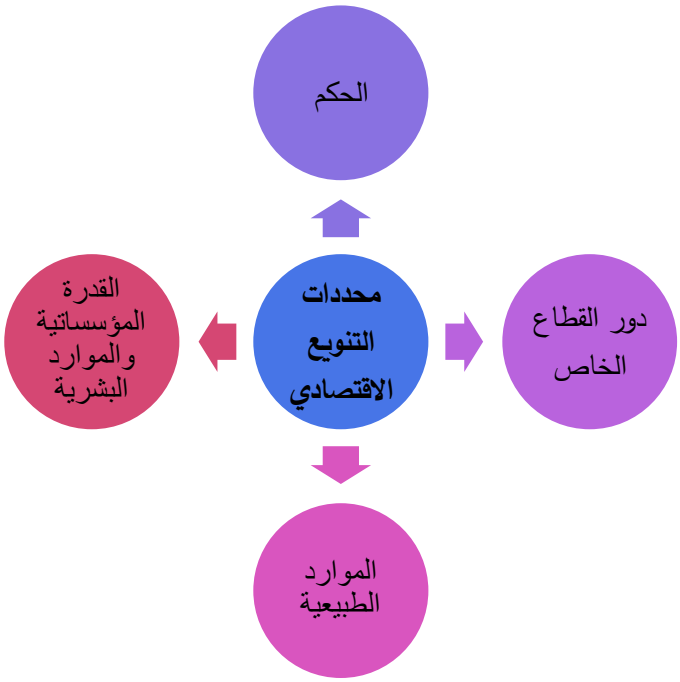

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2020، ص ص: 203-204.

المطلب الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي

إن العراقيل التي تقف أمام الاقتصاديات الأحادية خاصة الدول النفطية، تحد من سرعة إنجاح التنويع الاقتصادي، والتي لابد لها من بذل جهود أكبر من غيرها لتجاوزها، وتتمثل أهم هذه العراقيل فيما يلي[1]:

- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول، وهو ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التميع الاقتصادي؛
- عدم توفير الموارد البشرية المحلية المدربة والمؤهلة من جهة، والافراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- تراجع سوق رأس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛

[1]- ريم مرزوقي، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة التجارب الدولية خلال الفترة 1998-2015**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-، 2017، ص 24.

- القيود المعروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- تعاني العديد من الدول الأحادية الاقتصاد من عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة؛
- يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد –المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي–إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان؛
- تعاني جل الاقتصاديات النفطية من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات، والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية.

المطلب الثالث: مزايا التنويع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي بشكل عام يقود إلى النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي، ومن بين مزاياه نذكر ما يلي[1]:

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطوير المالي ويؤدي من ثم إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها، فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق)، والدولية (الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها؛
- **تخفيض معدلات البطالة:** لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام ومن ثم إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- **تحقيق الاكتفاء الذاتي** من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- **تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية:** من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر الدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

[1]–د. منصوري حاج موسى ود. بوشري عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص 247.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

قبل قياس التنويع الاقتصادي يجب أن يكون هناك مؤشرات دالة عليه في الاقتصاد الكلي للدولة، نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي

تتعلق هذه المؤشرات بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، وتعتبر كأدلة على مستوى التنويع الاقتصادي، وهي كالتالي[1]:

- **درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات؛
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:** ومن الواضح أن التنويع يفرض أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن؛
- **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن؛
- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على خاصية التركز كمؤشر

[1]–ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014–2015، ص196.

جيني، والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنويع كمعامل هيرفندال–هرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[1].

1. مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HERFINDAL-HIRSHMAN)

من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، حيث تتراوح قيمته ما بين الصفر(0) والواحد (1). بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل على التنوع الاقتصادي. وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي. أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H : مؤشر هيرفندال–هيرشمان؛

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X : الناتج المحلي الاجماليPIB؛

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

2. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD)

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1. بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى. وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. ويحسب وفق الصيغة التالية[2]:

$$S_{j=}\frac{\sum i=1|hij-hi|}{2}$$

حيث:

S_j : مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات الدولة j؛

h_i : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

[1]–أسماء بللعما، **التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص ص337–338.

[2]–صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2009، ص ص: 145، 146.

3. مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur-cossouv)

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث:

(α_i) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

(β_i) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

Cos يستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة، مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي

احتلت مسألتي النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، فمجمل الاقتصاديات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مدى الزمن، وقد توصلت الدراسات إلى أن كلا من التنويع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حاسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في البلدان الغنية بالموارد. إذ أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث التنمية الاقتصادية وإن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المالية لتلبية الحاجيات البشرية وهو بذلك يساير عملية التنويع، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديون بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها[2]:

- ✓ يرى بعض الاقتصاديون أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما؛

[1]–أحمد ضيف؛ **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر –3–؛ 2015؛ ص 197.

[2]– المرجع السابق، ص ص: 14–15.

- ✓ يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإدارة، فالتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج. أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائيا يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم؛
- ✓ التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط؛
- ✓ التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات؛
- ✓ لا يمكن إحداث التنمية الاقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية؛
- ✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بدرجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

المطلب الثاني: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي ويمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، وأن نظرة المزايا النسبية قد لا تحفز النمو الاقتصادي بالضرورة في الدول النامية. ذلك لأن صادرات هذه الدولة ترتكز على المواد الأولية والاستخراجية التي تتعرض أسعارها وعائداتها لتقلبات عنيفة نتيجة لتحكم الشركات متعددة الجنسيات بمعظم أسواق وأسعار تلك المواد، مما يعيق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها. ولا تعد أسواق النفط الغاز استثناء من ذلك الواقع، مما يحمل على الاعتقاد بأن مشكلة الدول النامية عامة، والنفطية منها خاصة، تكمن في عدم نجاحها في تنويع اقتصادها نتيجة لتمحور الفعاليات الاقتصادية فيها حول استخراج وتصدير النفط والغاز وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وهناك دول أخرى يعتمد تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشئات الصغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية. وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيمياوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألومينيوم والخزف والاسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. فلولا التكلفة المنخفضة لاستخراج النفط والمنتجات البتروكيمياوية المعتمدة في مدخلاتها على الغاز الرخيص، لما تمكنت

الدول النفطية من الاستفادة من تلك الميزة النسبية الداخلية في تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية. وخلافا لنظرية المزايا النسبية[1].

المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية، تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المالية للأفراد من خلال إحداث تغيرات مختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية التي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وعليه فإن التنمية الاقتصادية تهدف لاقتصاد متنوع الهيكل تسهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة كمصدر للحصول على الدخل؛ ومن ثم نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل للهيكل الاقتصادي[2].

[1]- ياسين بوخزنه وآخرون، **واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط –دراسة حالة (الجزائر السعودية)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018، ص: 34–35.

[2]– طبابيية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص6.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، حيث أن عملية التنويع الاقتصادي تعتبر من أكبر المصادر الداخلية الرئيسية والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية، والذي يهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية كالزراعة والصناعة والسياحة من أجل خلق ناتج محلي إجمالي متنوع ومتوازن، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط أو سلعة رئيسية وحيدة.

فالتنويع الاقتصادي هدف استراتيجي لمعظم الدول يقود إلى إقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة النشاطات والمقومات، بالإضافة إلى توفر الاستقرار الداخلي للاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية خصوصا في ظل الأزمات التي يشهدها العالم. كما أنه باستطاعة كل دولة قياس مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي عن طريق المؤشرات الاقتصادية.

الفصل الثاني

واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية

مقدمة الفصل الثاني

إن الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وأهميته تزداد كلما كانت الدولة تعتمد على مصدر وحيد للدخل، ونجدها خاصة في الدول ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة، أي بيع ما تملكه من موارد طبيعية في صورتها الأولية، وتعتبر الدول العربية من أكثر الدول امتلاكا لهذه الموارد المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي التي تشكل أهم الموارد في النشاط الاقتصادي، حيث تعتمد على دخله كمصدر أساسي للدخل.

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية؛

المبحث الثاني: واقع بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية؛

المبحث الثالث: تأثير جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

تنبع أهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية من عدة اعتبارات أهمها الترابط القوي بين التنويع والنمو المستدام طويل الأجل. حيث أن درجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول.

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أحد مراحل الاستدامة الاقتصادية

يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجها استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطوير المستمر، لأن هناك رابطا مشتركا بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذبات الاقتصادية للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

كما يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات، ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاطات الاقتصادية بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء[1].

ومن ثم يمثل التنويع الاقتصادي أحد أهم مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية خاصة في الدول العربية، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1]–بللعما أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 90.

شكل رقم (03): مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية

المصدر: تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص 50.

يبين الشكل رقم أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب الذي يقود بدوره إلى إنجاز التحويل الهيكلي، وبالتالي يحقق النمو المستدام والاستدامة الاقتصادية.

المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

تتمثل آليات التنويع الاقتصادي لإرساء الاستدامة في الدول العربية فيما يلي[1]:

- **إعطاء دفع قوي للتصنيع:** إن تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية العربية يتطلب أسبقية دفعة كبرى big push نحو التصنيع، ولا يمكن حدوث ذلك إلا بقفزة لا تأخذ بعين الاعتبار حسابات الربح والخسارة الضيقة والقصيرة الأمد للمؤسسات، بل يجب تخطي ذلك عبر التوظيف والاستخدام الضخم للعمالة الفائضة وغير النظامية، التي تصل إلى حدود 50% في هذه الاقتصاديات، والتي تهدر في أعمال غير منتجة وسطحية؛
- **تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للدول العربية:** ففي حين أن بعض الدول العربية قد نجحت في تحسين بيئة الاعمال وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وفرص العمل، لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد سياسات تستهدف وجود بيئة أكثر ملائمة وتشجيعا للقطاع الخاص، تركز على زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية؛

[1]–بللعما أسماء، مرجع سابق، ص 91–92.

- **تكوين رأس المال البشري:** يمثل تكوين رأس المال البشري في الدول العربية أمرا في غاية الأهمية كونه لا يؤثر على التنمية البشرية والبطالة فحسب، بل على الاستدامة طويلة الأمد لنموذج نحو اقتصاد متنوع يستند إلى المعرفة يقوده القطاع الخاص، ولتسريع وتيرة تكوين رأس المال البشري ينبغي ضمان تنسيق سياسات وتنفيذها تنفيذا فعالا يضمن تحسين المهارات ويخلق قطاع خاص يتمتع بالنشاط والديناميكية؛

- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع بجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص؛

- **رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات:** ينصح بالعمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار، كذلك ينصح بالعمل على تطوير العناقيد الصناعية التي تتمحور حول تشجيع العلاقات بين تجمعات الشركات المنتجة للسلع أو خدمة معينة، وتلك التي تورث الموارد الخام والأسواق والعملاء وتستغل نفس البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات؛[1]

- **تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بحيث يتوجب تعزيز مبادلات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل، وهو أمر بالغ الأهمية في المجتمعات العربية الشابة؛

- **تنويع أنشطة الخدمات:** وذلك بالارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحويل من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل، إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية والخدمات الهندسية والتصميم وكذا نظم المعلومات الرقمية. ذلك أن قطاع الخدمات يعد من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاديات العربية، خاصة خدمات التمويل وتقديم الاستثمارات المالية والإدارية، كما يوفر قطاع الصناعات

[1]– تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص ص:152–153.

المعرفية القائمة على الاقتصاد الرقمي، فرص هائلة كونه قطاع مليء بالفرص التي تمكن فئة الشباب من إنشاء مشاريعهم في ظل التطور الهائل في صناعة الاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

- **تحسين كفاءة الانفاق العام:** ويكون ذلك من خلال عزل النفقات الحكومية (الجارية تحديدا)، وبشكل تدريجي عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية. فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء، دون إغفال ضروري إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب؛

- **إعداد الخرائط الاستثمارية:** تمثل الخرائط الاستثمارية تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية والكامنة في دولة أو إقليم أو قطاع، بالإضافة إلى اشتمالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة بنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية، كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة وكذلك التنويع الجغرافي لها، لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية إحدى الآليات التي يتوجب على الاقتصادات النفطية العربية أن تلجأ إليها كوسيلة لزيادة الاستثمار وتوجيهه بشكل أمثل حتى يساهم في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي؛[1]

- **العمل على استدامة التمويل:** إن تنفيذ الخطط والرؤى الاقتصادية الهادفة للتنويع يتطلب قدرا ضخما من الموارد المالية مع الوقت، وهو ما يتطلب توفير مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، مع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل، دون إغفال النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط في الدول العربية

على مدى السنوات الماضية، شهدت أسعار النفط، سواء كانت إسمية أو معدلة للتضخم، تقلبات قد لا نشهدها في السلع الأخرى.

[1]– تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص: 168.

شكل رقم (04): تقلبات أسعار النفط العالمية في الفترة (1970–2020)

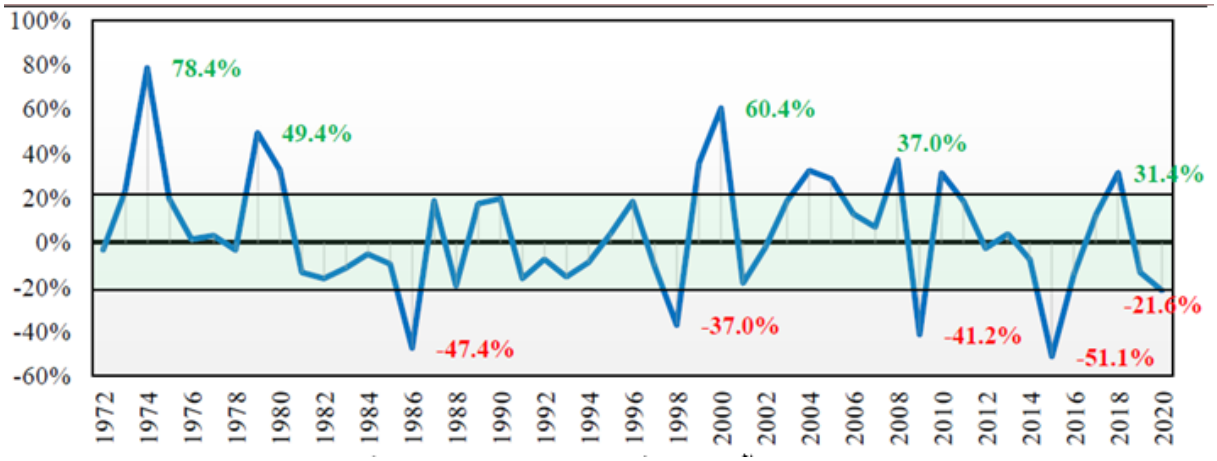

المصدر: EL Mostafa Bentour، **Macro and Sectoral Implication of Oil Prise Decrease on Oil-Exporting Countries** ، Arab Monetary Fund، June 2021، p12.

بلغ متوسط التقلب خلال الفترة 1970–2020 حوالي 29% للأسعار الإسمية وحوالي 26% لأسعار التضخم المعدلة. إلى جانب ذلك، فإن عدد الصدمات السلبية (معدل النمو السلبي لأسعار النفط) مقابل عدد الصدمات الإيجابية (على أساس سنوي) متساوي تقريبا طوال الفترة بأكملها. نحن نتحدث عن 24 صدمة سلبية و26 صدمة إيجابية. من بين هذه التغيرات في الأسعار، كان حوالي 30% من الصدمات الكبيرة نسبيا، حيث تجاوز حجمها الانحراف المعياري الإجمالي البالغ 26% خلال الفترة 1970–2020. ومع ذلك خلال السنوات السبع الماضية، كانت الصدمات السلبية هي السائدة. وفي هذا الصدد، تم تسجيل 5 صدمات سلبية وصدمتين إيجابيتين خلال الفترة 2014–2020[1].

المبحث الثاني: واقع بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة لتقويم مدى نجاحه. إذ لابد من بيان بعض المؤشرات التي من خلالها نستطيع الحكم على الفعاليات الاقتصادية للقطاعات وفرص نجاحه.

[1] - EL Mostafa Bentour، **Macro and Sectoral Implication of Oil Prise Decrease on Oil-Exporting Countries,** Arab Monetary Fund، June 2021، p12.

المطلب الأول: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي ويوضح الشكل الموالي تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات النفطية العربية[1].

شكل رقم (05): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2016)

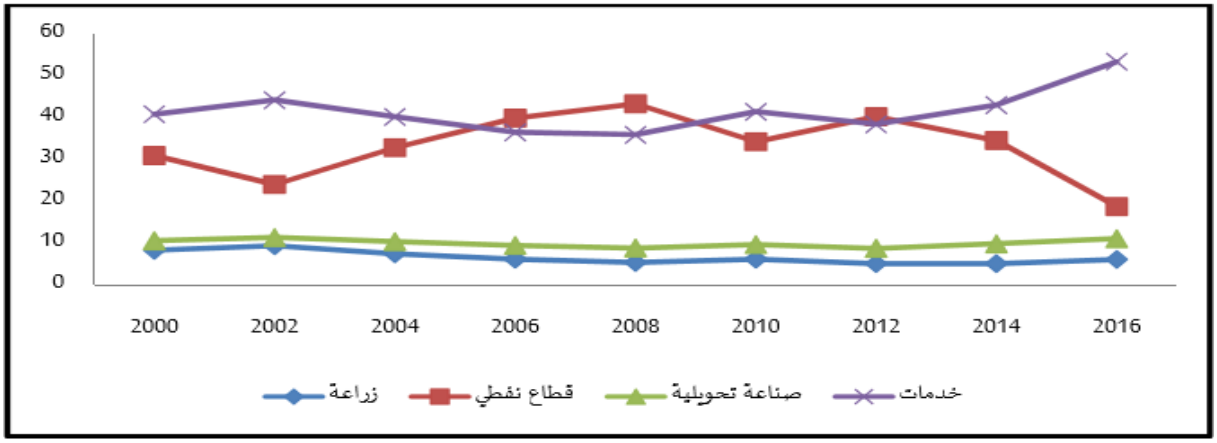

المصدر: بالاعتماد على: بللعما أسماء، **التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2022، ص 83.

نلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب في نسب إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012، بحيث تراوحت نسبة مساهمته بين 24%و40%، بينما نجد هذه النسبة عرفت انخفاضا مستمرا بعد تلك الفترة بداية من 2013 إلى أن وصلت إلى 18.8% سنة 2016، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط على المستوى العالمي.

إن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي يحقق من إسهام قطاع الخدمات فقد انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 2000، إلى 53% سنة 2016، في حين أسهم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1]-بللعما، أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2]-المرجع السابق، ص 83.

المطلب الثاني: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

على مستوى الدول العربية النفطية فرادى، حققت كل من الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر وليبيا جهودا معتبرة في تنمية صادراتها غير النفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط، بحيث انتقل نسبة إسهام الصادرات النفطية لهذه الدول من 33%، 44%، 48%، 57%، 43% و75% على التوالي سنة 2017 إلى 15%، 39%، 18%، 11% و40 % على التوالي سنة 2016[1].

يوضح الشكل البياني الموالي، تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الاقتصادات النفطية العربية للفترة (2005–2016).

جدول رقم (01): نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الاقتصادات النفطية العربية للفترة (2005–2016)

السنة	النسبة
2005	%62
2006	%63
2007	%58
2008	%60
2009	%53
2010	%66
2011	%71
2012	%59
2013	%57
2014	%52
2015	%42
2016	%28

المصدر: بللعما أسماء، **التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 84.

[1]– المرجع السابق، ص ص: 83–84.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الاقتصادات العربية، عرف تذبذب طفيف إلى غاية 2015 وبلغت أعلى نسبة 71 بالمئة سنة 2011، وفي سنة 2016 انخفضت بنسبة 28 بالمئة، وهو ما يعكس جهود الدول العربية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

المطلب الثالث: نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات

شهدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2004-2012، لتعرف بعد ذلك انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2012-2016، بحيث رجعت نسبة مساهمتها من 75% سنة 2012، إلى 45% سنة 2016، ويوحي ذلك إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي إلا أنه قد يعود سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، إلى انهيار أسعار النفط العالمي على مستوى العالمي بداية من منتصف سنة 2014.[1]

شكل رقم (06): تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2004-2016

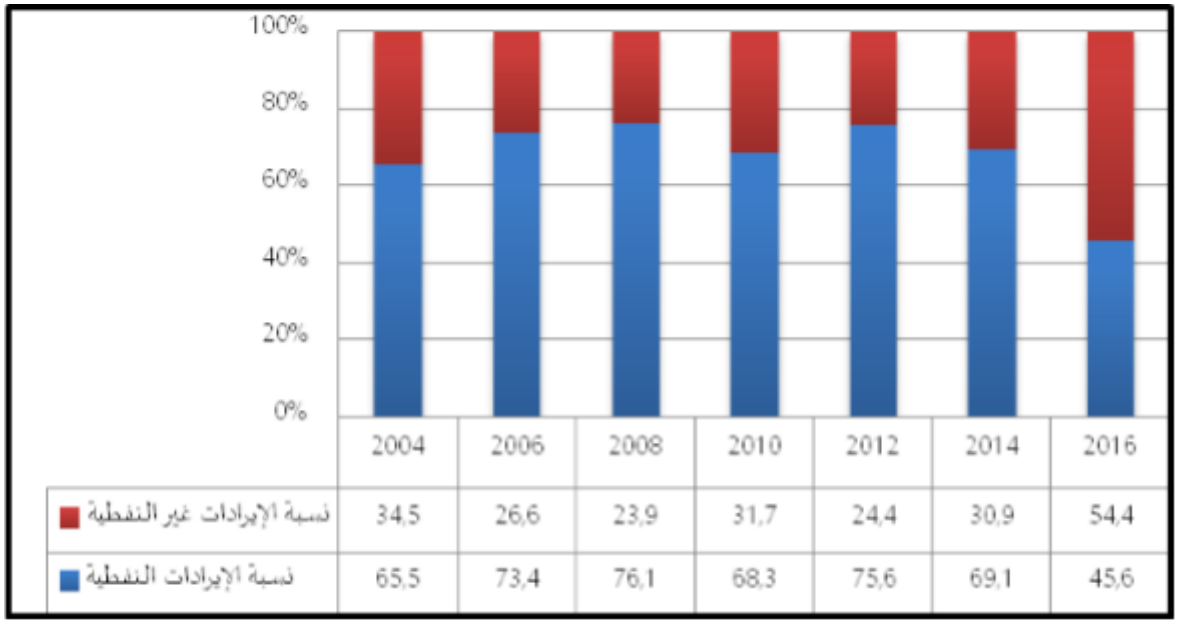

	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
نسبة الإيرادات غير النفطية	34,5	26,6	23,9	31,7	24,4	30,9	54,4
نسبة الإيرادات النفطية	65,5	73,4	76,1	68,3	75,6	69,1	45,6

المصدر: أسماء بللعما ودحمان عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 19.

[1]–أسماء بللعما ودحمان عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط –دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص 19.

المطلب الرابع: التطورات الاقتصادية للدول العربية

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وأثر هذا الوباء بشكل رئيسي على الأداء الاقتصادي في الدول العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي بسبب تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل زيادة كبيرة في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي. إضافة إلى تأثرها بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية في إطار اتفاق "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول، والدول الرئيسية المنتجة للنفط خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى فتأثرت أيضا بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطء النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

في ظل هذه التطورات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية، حوالي2432 مليار دولار عام 2020 بالمقارنة مع 2748 مليار دولار عام 2019 مسجلا بذلك انكماشا بلغ نحو 11.5 في المائة. كما تأثر الأداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية نتيجة تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية خاصة في سورية واليمن وليبيا.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 27.

شكل رقم (07): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2005–2020)

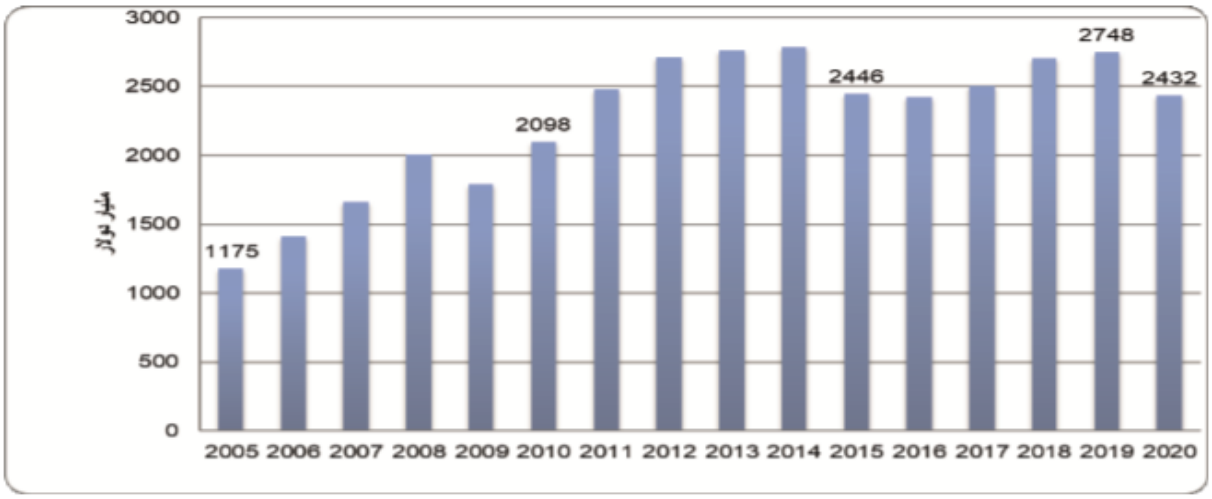

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 28.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل عام 2020، بنسبة 5.5 في المائة بالمقارنة مع نسبة نمو متواضعة بلغت نحو 1.9 في المائة عام 2019.[1]

شكل رقم (08): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000–2020)

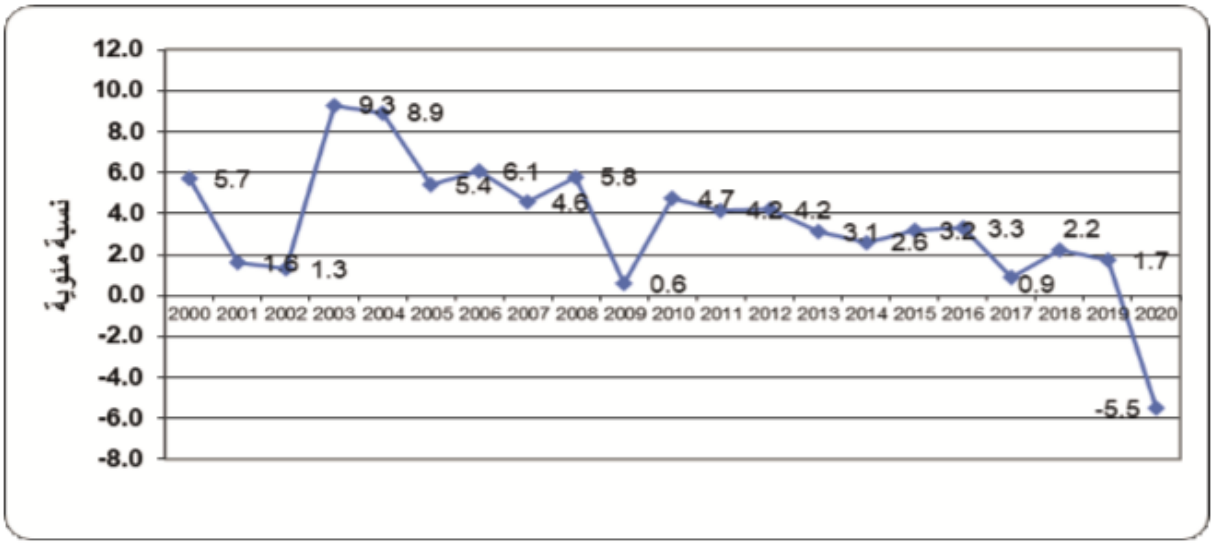

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 28.

كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 12.4 في المائة، من حوالي 6695 دولار في عام 2019 إلى حوالي 5863 دولار عام 2020. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 27–28.

في الدول العربية، وتراوحت قيمته في عام 2020 بين حوالي 53.3 ألف دولار للفرد في قطر وحوالي 681 دولار للفرد في اليمن.[1]

جدول رقم (02): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019و2020)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية بالأسعار الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار بالأسعار الجارية	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الأردن	2.0	-1.6	-0.4	-3.8	3.7	-1.8
الإمارات	1.7	-5.9	1.0	0.6	-0.3	-14.4
البحرين	2.0	-5.1	2.1	-4.3	2.3	-10.2
تونس	1.0	-8.6	0.3	-7.6	-1.4	0.1
الجزائر	0.8	-6.0	-1.1	-7.0	-2.2	-9.6
جيبوتي	7.5	-1.0	6.0	-2.3	11.0	1.9
السعودية	0.3	-4.1	-2.1	-1.3	0.8	-11.7
السودان	-2.5	-3.6	-5.5	-6.6	-21.4	2.4
سورية	3.7	-8.3	3.0	-10.8	24.2	-4.6
العراق	4.5	-10.9	1.9	-13.5	2.6	-28.7
عُمان	-0.8	-6.4	-1.1	-1.4	-4.3	-15.3
فلسطين	1.4	-11.5	-1.2	-13.9	5.3	-9.2
قطر	0.8	-3.6	-1.8	-0.6	-4.1	-16.7
القمر	2.0	-0.4	-0.3	-2.7	-1.0	-0.7
الكويت	0.4	-8.1	-1.5	-5.0	-1.5	-24.4
لبنان	-7.2	-25.0	-7.1	-24.5	-3.1	-65.0
ليبيا	13.2	-59.7	11.7	-61.0	-7.0	-50.6
مصر	5.6	2.5	3.8	0.7	20.8	19.8
المغرب	2.4	-6.8	1.4	-7.8	1.5	-4.3
موريتانيا	5.6	-2.2	3.3	-4.5	12.5	3.5
اليمن	2.1	-5.0	-0.3	-7.3	2.1	-5.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 29.

المبحث الثالث: تأثير جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية

بعدما تمكنت الدول العربية من النهوض باقتصاداتها بعد الانخفاض الذي عرفته أسعر البترول في 2016، جاءت جائحة كورونا أو ما يعرف بكوفيد-19 فانخفضت معدلات نموها عام 2020 مقارنة ب 2019 جراء القيود التي فرضتها الظروف.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 28.

المطلب الأول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة لتأثير جائحة كورونا على أداء النمو الاقتصادي، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 12.4 في المائة من حوالي 6695 دولار في عام 2019 إلى حوالي 5863 دولار عام 2020. وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في معظم الدول العربية.[1]

شكل رقم (09): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)

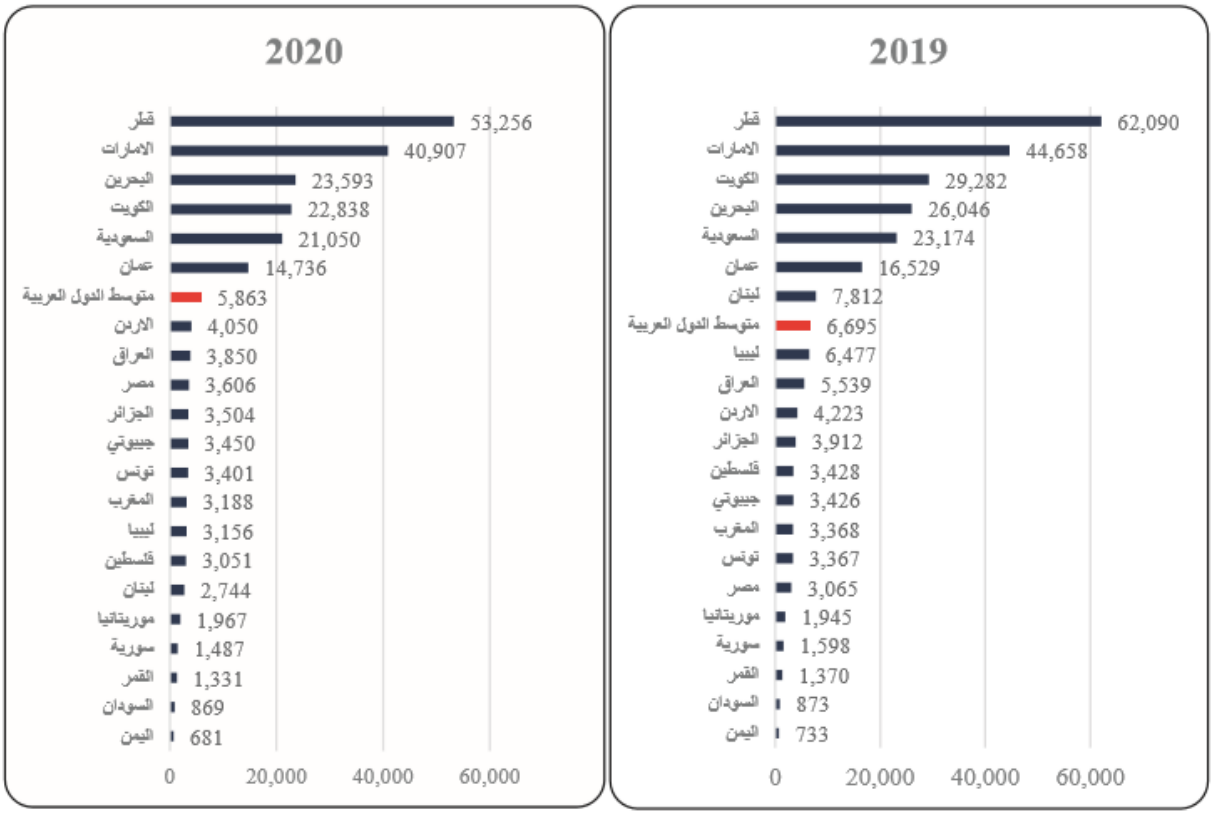

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 33

حيث نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة هذا المؤشر 53.256 ألف دولار للفرد في قطر بعدما كان 62.282 ألف دولار للفرد سنة 2019، وفي الإمارات انخفض إلى 40.907 ألف دولار للفرد سنة 2020 بينما كان 44.658 ألف دولار سنة 2019، أما بالنسبة للجزائر فقد كان 3.912 آلاف دولار للفرد سنة 2019 ثم انخفض إلى 3.504 آلاف دولار للفرد خلال سنة 2020.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 32.

المطلب الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

ارتفع متوسط معدل التغير غير المرجح في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول العربية كمجموعة من حوالي 5.4 في المائة عام 2019 إلى حوالي 19.6 في المائة عام 2020. وترجع هذه القفزة الكبيرة في متوسط معدل التضخم إلى الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم في كل من السودان ولبنان وسورية واليمن وليبيا، وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2020، علاوة على تأثير انخفاض أسعار صرف العملات المحلية، وتعطل سلاسل التوريد بسبب هذه الظروف نتيجة جائحة كوفيد-19 على المستوى العام للأسعار.[1]

شكل رقم (10): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2020-2019)

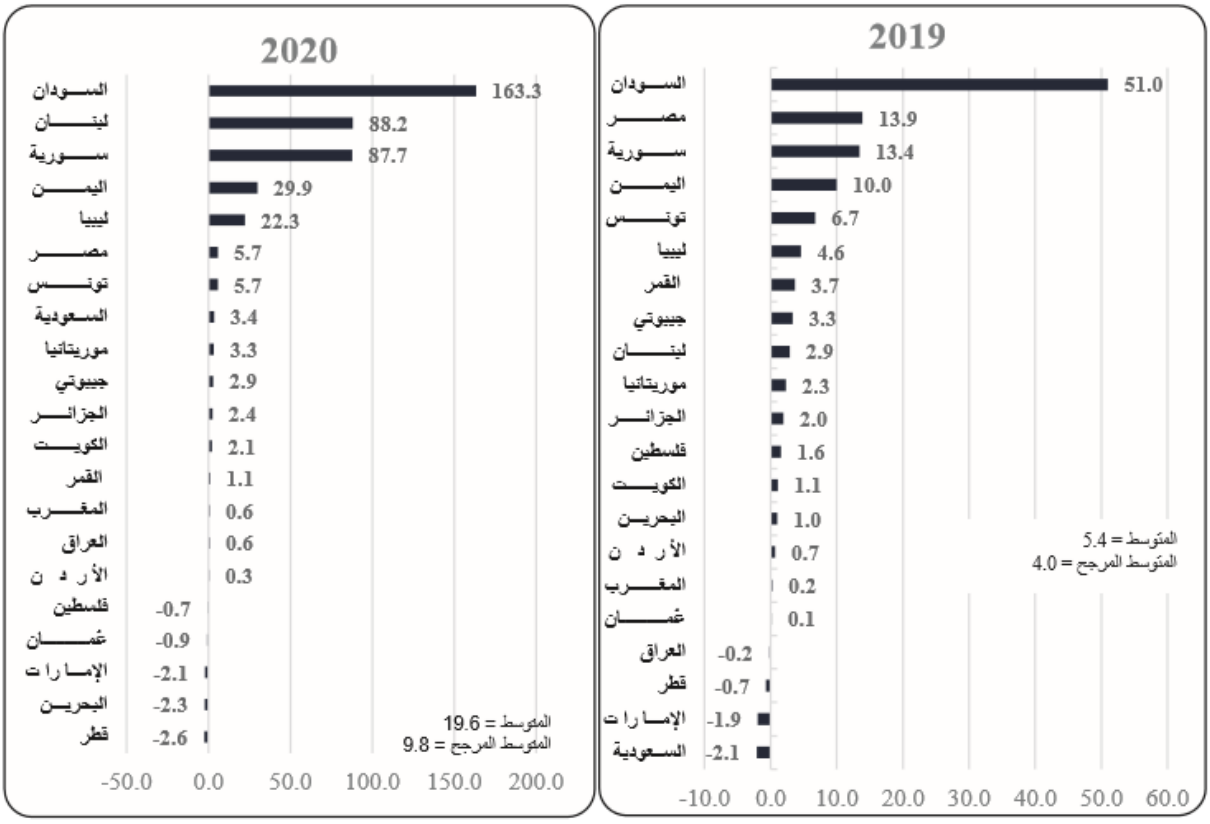

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 34.

من خلال الشكل نلاحظ أن الدول الخمس المذكورة سابقا شهدت معدلات تضخم كبيرة، أما بالنسبة لباقي الدول فعرفت معدلات تضخم منخفضة نسبيا 3.4 بالمائة سنة 2020 في السعودية بعدما كان 2.1-

[1]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 33.

بالمائة سنة 2019، أما الجزائر فلم تشهد معدلات تضخم كبير خلال السنتين 2019 و2020 فكانت 2.0 و2.4 بالمائة على التوالي.

المطلب الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية عام 2020 إلى حوالي 17.3 في المائة بالمقارنة مع 25.0 في المائة عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع انتاجه بحكم اتفاق "أوبك +"، وهو ما أثر على الأداء الاقتصادي وعلى هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.[1]

جدول رقم (03): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

2010 و2015 و2018 و2020

	الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2018	2019	2020	2015-2010	2019-2018	2020-2019
قطاعات الانتاج السلعي منها:	57.3	47.1	50.4	49.0	43.7	0.8-	1.4-	21.1-
الزراعة	6.2	6.0	4.7	4.9	5.7	2.5	6.8	2.9
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.6	27.0	25.0	17.3	5.8-	5.9-	38.7-
الصناعات التحويلية	9.6	10.7	10.3	10.3	11.0	5.4	0.9	4.9-
باقي قطاعات الانتاج	7.6	8.8	8.4	8.8	9.6	6.3	5.8	3.4-
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.1	52.1	48.8	50.2	54.9	7.6	4.4	3.2-
الخدمات الحكومية	10.5	13.3	12.8	13.4	14.7	8.3	5.6	2.3-
صافي الضرائب غير المباشرة	0.6	1.1	0.8	1.1	1.7	10.3	1.5	44.6
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	1.6	11.5-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 35.

من خلال الجدول يتبين تراجع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي من حوالي 49.0 في المئة في عام 2019 إلى 43.7 في المئة خلال سنة 2020، وكذلك الصناعات الاستخراجية انخفضت من 25.0 في المئة سنة 2019 إلى 17.3 في المئة سنة 2020، في المقابل ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية سنة 2020 إلى 11,0 في المائة بعدما كانت 10.3 في المائة سنة 2019، وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة باقي قطاعات الإنتاج، أما إجمالي قطاعات الخدمات فارتفعت من 50.2 في المائة إلى 54.9 في المائة سنتي 2019 و2020 على التوالي.

[1]–التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص35.

خاتمة الفصل الثاني

إن تحقيق التنمية في الدول العربية يتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة كتراكيب الإنتاج، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات، بالإضافة إلى الانتقال من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل. ومن ثم فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي لها.

الفصل الثالث

واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية

-الإمارات-السعودية-الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية أهمية خاصة بالنظر إلى شروط وإمكانيات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حقيقي متنوع منتج للثروة. فالتركيز على قطاع المحروقات دون منح الفرص لقطاعات ذات الميزة النسبية، سوف ينعكس سلبا على القيمة المضافة لتلك الاقتصادات فالتنويع الاقتصادي هو حل لمشكلة الاقتصاديات الريعية للتخلص التدريجي من خطر الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل. ومن بين أبرز الدول العربية التي اعتمدت سياسة التنويع الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي من بينها السعودية والإمارات وكذلك الجزائر التي تسعى لتنويع اقتصادها والتحول نحو تنمية مستدامة واقتصاد حقيقي مبني على قاعدة متينة.

ونظرا لأهمية التنويع بالنسبة للدول العربية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الإمارات؛

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول النفطية، تسعى لبناء نموذج تنموي خارج قطاع النفط، وقد تمكنت من التحول إلى نموذج عالمي على صعيد التنويع الاقتصادي عبر المبادرات والاستراتيجيات التي تم إطلاقها من أجل تعزيز مختلف القطاعات في الازدهار الاقتصادي. وذلك على أساس أكبر استراتيجية إماراتية لمرحلة ما بعد النفط.

المطلب الأول: المرتكزات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تمتاز دولة الإمارات بعدة مزايا اقتصادية يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- تأتي في المرتبة السابعة عالميا من حيث احتياطاتها النفطية حسب احتياطات سنة 2014؛
- تمتلك واحدا من أكثر الاقتصاديات نموا في دول غرب آسيا، كما يحتل اقتصادها المرتبة 22 عالميا من حيث أسعار الصرف في السوق، كما تعتبر ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد، إضافة إلى توفرها على نسبة عالية في مؤشر التنمية البشرية؛
- شهد اقتصادها ازدهارا كبيرا سمح لها باحتلال مراتب متقدمة من حيث المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الطاقة، حيث بلغ الناتج الوطني الإجمالي 643.846 مليار دولار سنة 2015 (المرتبة الثانية خليجيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران)؛
- يعتبر الدرهم الإماراتي عملة البلد صادر عن البنك المركزي ويرتبط بالدولار الأمريكي بسعر مقداره 3.67 درهم للدولار الواحد، والذي كاد يكون ثابتا، كما لا توجد قيود على عمل مكاتب الصرف وتبادل العملات؛
- شهدت الإمارات طفرة عقارية كبيرة بها أين قدر حجم المشاريع قيد الانشاء بـ 350 مليار دولار، كما حاولت إمارة دبي تنويع مصادر اقتصادها وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية بإنشاء مشاريع سياحية ضخمة كفندق برج العرب، برج خليفة، إنشاء سوق مصرفية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (السماح بملكية الأجانب للأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة)؛

[1]– بن ناصر محمد وخوميجة فتيحة، **درجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 9، عدد 1.

- تعد منطقة جبل علي من المناطق المزدهرة في إمارة دبي إذ تحتوي على أكثر من 200 شركة نتيجة وجود مطار دولي كبير وميناء في المياه العميق، إضافة لمنطقة التجارة الحرة الخالية من الضرائب، فهي بهذا من المواقع الجاذبة للاستثماري العالمي.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر وزارة الاقتصاد المسؤولة في الدولة عن وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد، وفيما يلي أهم عناصر استراتيجية الاقتصاد الإماراتي[1]:

1. **الرؤية:** اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة؛
2. **الرسالة:** تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الاعمال الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة للدولة عبر سن وتحديد التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية، وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الابداع والتمييز العالمية واقتصاديات المعرفة؛
3. **القيم:** من أهم القيم التي يقوم عليها الاقتصاد في الإمارات نذكر:

- ✓ الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات، وسلوك وكافة آليات الاقتصاد والتواصل مع المتعاملين؛
- ✓ احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة؛
- ✓ التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية؛
- ✓ المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعات آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقات بما يضفي قيمة مضافة على ناتج العمل؛
- ✓ الابتكار: تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية تنافسية الدولة.

4. **الأهداف:** أهم الأهداف التي يتم وضعها ويخطط لتحقيقها في الاقتصاد الإماراتي ما يلي:

[1]-سعود وسيلة وفرحات عباس، **تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد رقم 12، ديسمبر 2017، ص ص: 378–379.

- ✓ تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي؛
- ✓ تطوير وتنويع الصناعات الوطنية؛
- ✓ تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاعمال الوطنية؛
- ✓ زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات؛
- ✓ تمكين الممارسات التجارية السليمة، وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها؛
- ✓ ضمان تقديم كفة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تتميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد يعتمد بشمل كلي على القطاع النفطي من خلال إنتاج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق العالمية، وقد أدركت خطورة هذا الوضع مما دفعها إلى بذل جهود في تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة في تحقيق هدف تنويع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع النقل والاتصالات. ومن أهم القطاعات[1]:

- قطاع الطاقة الذي يلعب دورا هاما في قيادة عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفر العديد من الصناعات؛
- قطاع العقارات وخدمات الأعمال: باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال من أبرز المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص؛
- قطاع النقل والتخزين والاتصالات: أولته الدولة اهتماما متميزا حيث ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة؛
- قطاع السياحة: حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10 بالمئة في المتوسط على مدار سنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وصلت الإيرادات السياحية في نهاية عام 2010 إلى 22.2 مليار دولار؛
- قطاع الخدمات الحكومية: حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وكذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثورة الحقيقية من خلال الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل

[1]–قعيد لطيفة وقويدر كمال، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس: حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 3/2 نوفمبر 2016.

فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحة وتوفير الرعاية الاجتماعية...وغيرها.

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة من أكثر التجارب نجاحا في العالم، حيث تعد نموذجا يهتدى به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل ولمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع: خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

كاستجابة لمخلفات وتداعيات أزمة كوفيد 19، شهدت دولة الإمارات إطلاق خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من قبل المصرف المركزي، وهي عبارة عن حزمة تحفيز بقيمة 256 مليار درهم إماراتي، تهدف إلى تمكين البنوك وشركات التمويل من دعم الشركات والعائلات، ومن ثم المساهمة في تسريع وتيرة تعافي الاقتصاد من الأزمة، من خلال الحفاظ على تمويل وسيولة القطاع المصرفي الإماراتي[1].

شكل (11): خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

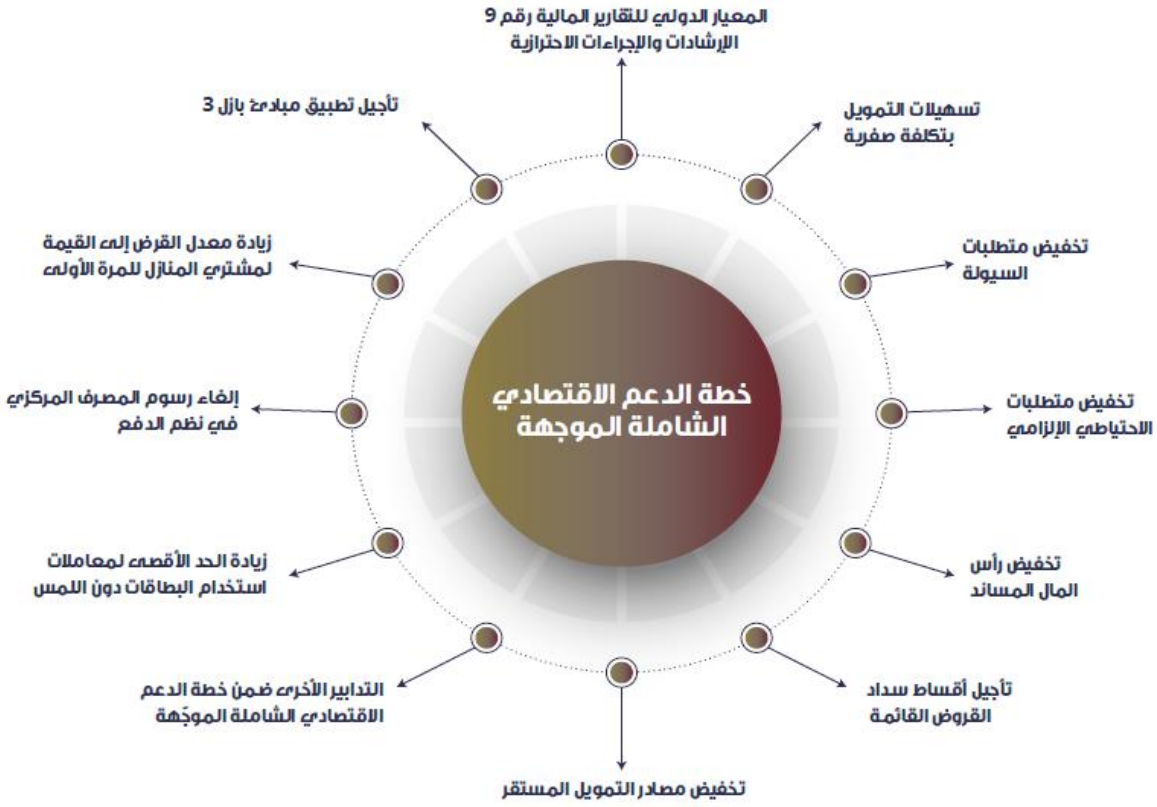

المصدر: التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 38.

[1]– مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، **التقرير السنوي**، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 37.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تحاول الدول الخليجية وضع خطط لتطوير اقتصادها على مدى السنوات القادمة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لأنها تملك رؤية واضحة ومسطرة تمثلت في رؤية المملكة 2030، بالإضافة لاستخدام مختلف السياسات والاستراتيجيات لتوسيع وتطوير قطاعاتها.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة في المملكة نحو التنويع

توجد عدة خطوات منتهجة من طرف المملكة العربية السعودية نذكرها فيما يلي[1]:

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط؛
- تطوير التجارة من تجارة موسمية محدودة (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية، السكك الحديدية والمدن الصناعية...)؛
- توسع الصناعية في المملكة توسعا كبيرا، ومساعدة القطاع من خلال القروض الصناعية؛
- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001م؛
- تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية؛
- توفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير؛
- تحسين قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية، حيث تشير أحدث الإحصائيات أن قيمة الصادرات غير البترولية بلغت خلال شهر يونيو من عام 2016 (14261) مليون ريال؛
- ما جاء في رؤية المملكة 2030 والتي من أهم أهدافها:

✓ رفع مساهمة القطاع غير الربحي في أجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%؛
✓ زيادة الارادات الحكومية غير النفطية من 163 مليارا إلى 1 تريليون ريال سنويا؛
✓ رفع نسبة الصادرات النفطية من16% إلى50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛
✓ ارتفاع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%.

[1]–بن فريحة نجاة ونصاح سليمان، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية–عرض تجارب بعض الدول–**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020، ص ص: 143–144.

المطلب الثاني: خطة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التنويع الاقتصادي، فأدرجته ضمن الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التاسعة والذي ينص على: تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيا ورأسيا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية[1]. وقد شهدت المملكة بعض التحسن في مؤشرات التنويع الاقتصادي للسنتين 2016 و2017، وهذا ما يتضح لنا من خلال ما يلي:

جدول رقم (04): "نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الربع الثالث من عامي 2016 و2017"

السنة	الربع	الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (%)
		مليون ريال	التغير السنوي (%)	مليون ريال	التغير السنوي (%)	
2016	الثالث	42070	▼8,9	440978	▲0,4	9,5
	الرابع	46964	▼2,0	454132	▲7,4	10,3
2017	الأول	44849	▲4,2	451223	▼2,2	9,9
	الثاني	44693	▼2,1	444103	▲0,8	10,1
	الثالث	46442	▲10,4	457497	▲3,7	10,2

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، السعودية.

شكلت الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية (10%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث من عام 2017، مقارنة مع (9.5%) في نفس الفترة من العام السابق، أي 2016، ويرجع الارتفاع في الصادرات غير النفطية (10.4%) مع ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (3.7%) خلال تلك الفترة[2].

---

[1]–إسماعيل إبراهيم سجيني، **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة**، مقال الكتروني في جريدة مال الاقتصادية الالكترونية، على الرابط التالي: http://www.maaal.com/archives/20170403/89430

[2]–محمد مسعودي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 2، عدد 7، 2018، ص 234.

الشكل الموالي يبين بصورة أوضح تطور نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، في الربع الثالث من عامي 2016 و2017.

شكل رقم (12): يوضح نسبة تطور الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الربع الثالث من عامي 2016 و2017

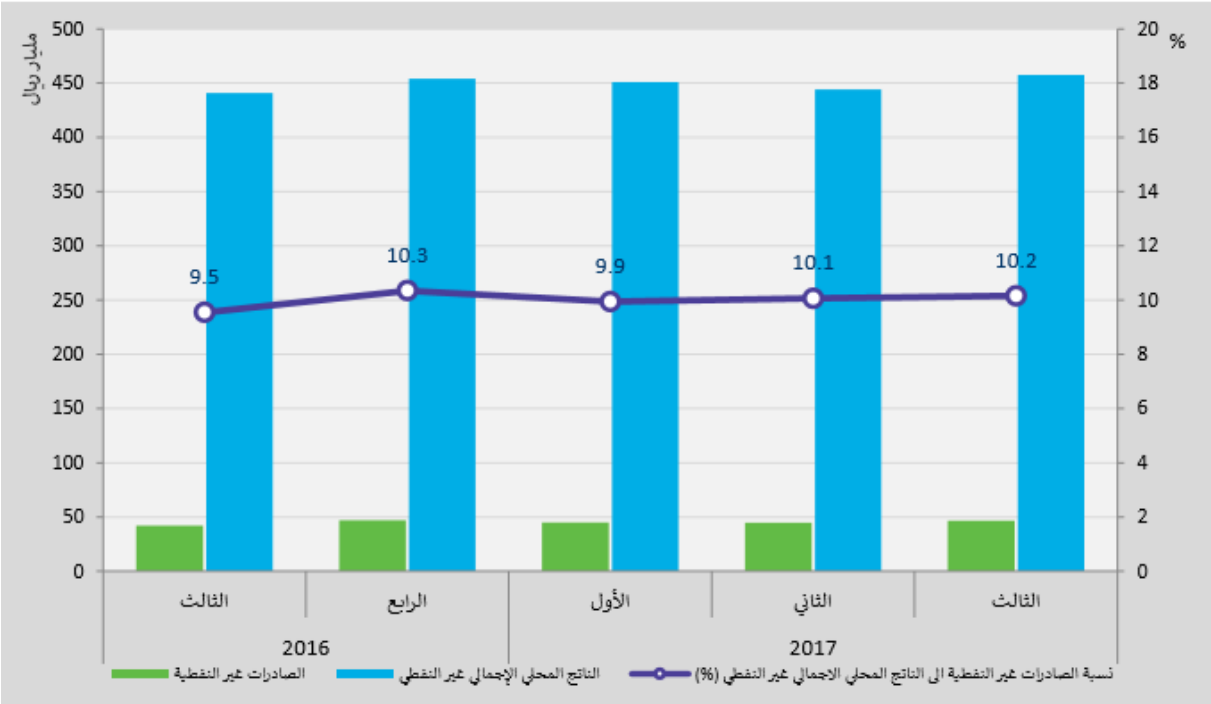

المصدر: موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa

تبنت المملكة العربية السعودية مخططا طموحا قصد تحقيق التحول والتنويع الاقتصادي، ولا أدل على ذلك من كبر حجم هذه البرامج الموضوعة في هذا الصدد، وقد ارتكزت هذه البرامج في مجملها على النقاط التالية[1]:

- استحداث وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء الهيئة العامة السعودية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الابتكار وتعزيز الصادرات؛
- تيسير الحصول على التمويلات الازمة والمطلوبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

[1]–السعيد بوشول، **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي –دراسة حالة المملكة العربية السعودية**–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الصادرة عن مخبر "متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية"، جامعة ورقلة، العدد 7، ديسمبر 2017، ص 230.

المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يتأهب الاقتصاد السعودي لمرحلة جديدة من النمو والانتعاش بعدما تغلب على تحديات جائحة كوفيد–19، متحصنا برؤية 2030، وسياسة التنويع الاقتصادي التي زادت من حجم الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر يوليو الماضي عن صندوق النقد الدولي، ينمو اقتصاد السعودية بنسبة 2.4 خلال العام الجاري و4.8% خلال عام 2022، مقارنة بتوقعاته في تقرير افاق الاقتصاد العالمي شهر أبريل الماضي، بنمو قدره 4% في 2022. ووفق مسح فصلي أجرته رويترز، الذي أجري في يوليو أيضا، توقع اقتصاديون نمو أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، بما يزيد على 4% العام المقبل. وجاءت هذه التقديرات متوافقة مع بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، التي أظهرت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 1.8%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الفائت. وأشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتعديلات الموسمية، خلال الربع الثاني من عام 2021 سجل نموا بلغت نسبته 0.6% مقارنة بالفترة ذاتها من العام نفسه. وكشفت الهيئة عن تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الخاص، خلال الربع الثاني من عام 2021 نموا إيجابيا قدره 11.1% مقارنة بما كان عليه في نفس الفترة من العام السابق 2020. وبحسب التعديلات الموسمية سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بالتعديلات الموسمية، خلال الربع الثاني من عام 2021 نموا إيجابيا قدره 2.4%، مقارنة بما كان عليه في الربع الأول من نفس العام. وأوضحت البيانات أن معظم الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو إيجابية خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بنفس الربع من العام الماضي.[1]

المطلب الرابع: آفاق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تسعى السعودية من خلال مختلف السياسات والاستراتيجيات المستخدمة لتوسيع وتطوير قطاعات معينة تدريجيا. من المتوقع ازدياد حجم الاقتصاد خلال العقد القادم، إذ من المتوقع ازدياد حجم كل قطاع بالقيمة المطلقة مع استمرار توسع هذه القطاعات، غير أن الشيء الرئيس الذي سيتغير يتمثل في الطريقة التي يتم بها تقسيم الاقتصاد نفسه، مما يسمح للقطاعات الصغيرة في البداية بزيادة حصتها مقارنة بالقطاعات الأكبر منها حجما. كما سيتم توزيع الأحجام النسبية للقطاعات الاقتصادية بشكل متساو، ما ينتج عنه اقتصاد أكثر تنوعا. كذلك من المتوقع اتساع قاعدة الدخل الحكومي بالتزامن مع حدوث تنوع أكبر في

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 27.

مصادر الدخل، مما سيساهم في تحسين الاستقرار المالي والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

شكل رقم (13): التعديلات في الحصص القطاعية النسبية في الفترة ما بين (2020–2030)

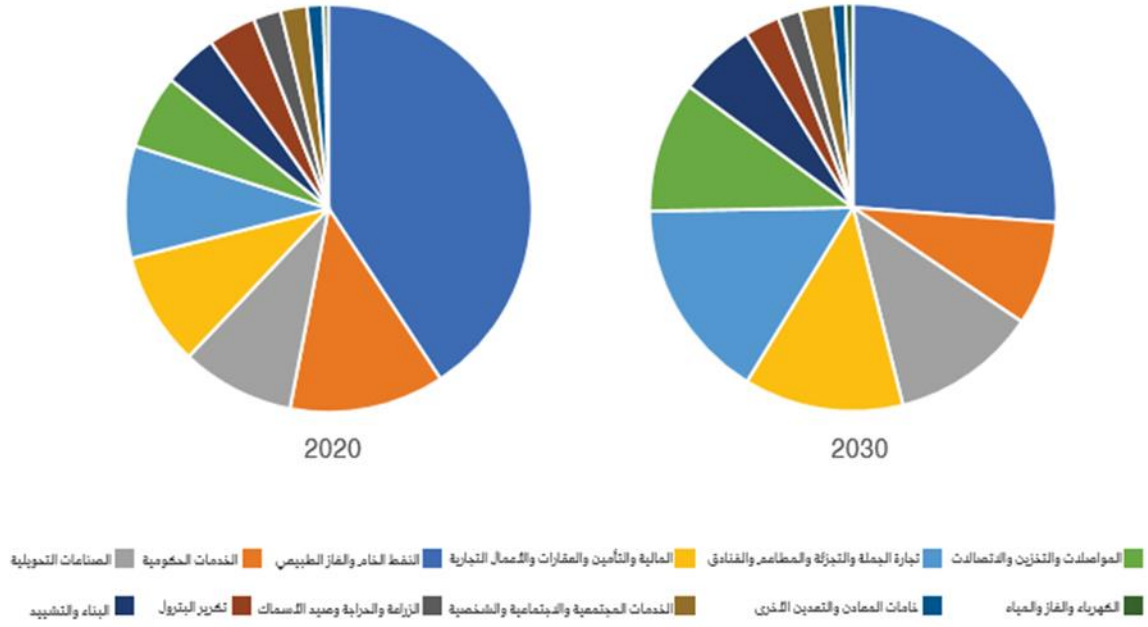

المصدر: ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام**، 2021، ص 17.

من الشكل السابق يتبين أنه سيصبح قطاعا الصناعات التحويلية والخدمات ركيزتين إضافيتين للنمو الاقتصادي المستدام وسيقودان عملية التنويع، ومن المتوقع توسع قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 8% سنويا خلال العقد القادم، ما يزيد حصته النسبية إلى ما يقرب من 12% من إجمالي النشاط الاقتصادي، ومن المفترض أن يحدث معظم هذا النمو في مجالات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية. كذلك من المتوقع في الوقت ذاته أن ينمو قطاع الخدمات بنحو 10% سنويا في المتوسط، مما يعني ارتفاع نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي النسبي عام 2030 إلى ما يقرب من 40%. يعكس هذه الطفرة المحتملة في قطاع السياحة والنقل والاتصالات والخدمات المالية. كما أن من المتوقع أن يصبح النمو المستمر في قطاع النفط والغازك الأساسي أكثر اعتدالا إلى حد ما من التوسع السريع في القطاعات المحورية للتنويع، الذي من المتوقع أن تنخفض حصتها تدريجيا بالتزامن مع ازدياد عملية التنويع، قوة وتشكيلها لما يقارب ربع الاقتصاد في عام 2030. غير أن هذا لا يعني تضاؤل أهمية النفط والغاز، لأن صناعات المتابعة ذات القيمة المضافة الأعلى مثل صناعات المواد الكيميائية الوسيطة والمتخصصة والمطاط والمنتجات البلاستيكية المتقدمة والمستحضرات الصيدلانية تعد جزءا لا يتجزأ من أحد مسارات

التنويع المفضلة، وتخلق هذه الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز الأساس بالنسبة للتصنيع لزيادة حصتها الإجمالية[1].

على ضوء ما سبق، فالتنويع الاقتصادي يشمل استغلال الموارد النفطية محليا، بتوسيع وتطوير الصناعات التحويلية وتنويع استخدامات النفط والبترول بدلا من بيعه، وهذا ما يزيد من عوائده، ويقلص الواردات المرتبطة بالصناعات التحويلية في مجال النفط والغاز.

والشكل الموالي يوضح التطورات في حصص الصادرات والواردات لسنة 2020 وسنوات 2025 و2030 المتوقعة.

شكل رقم (14): التطورات في حصص الصادرات والواردات

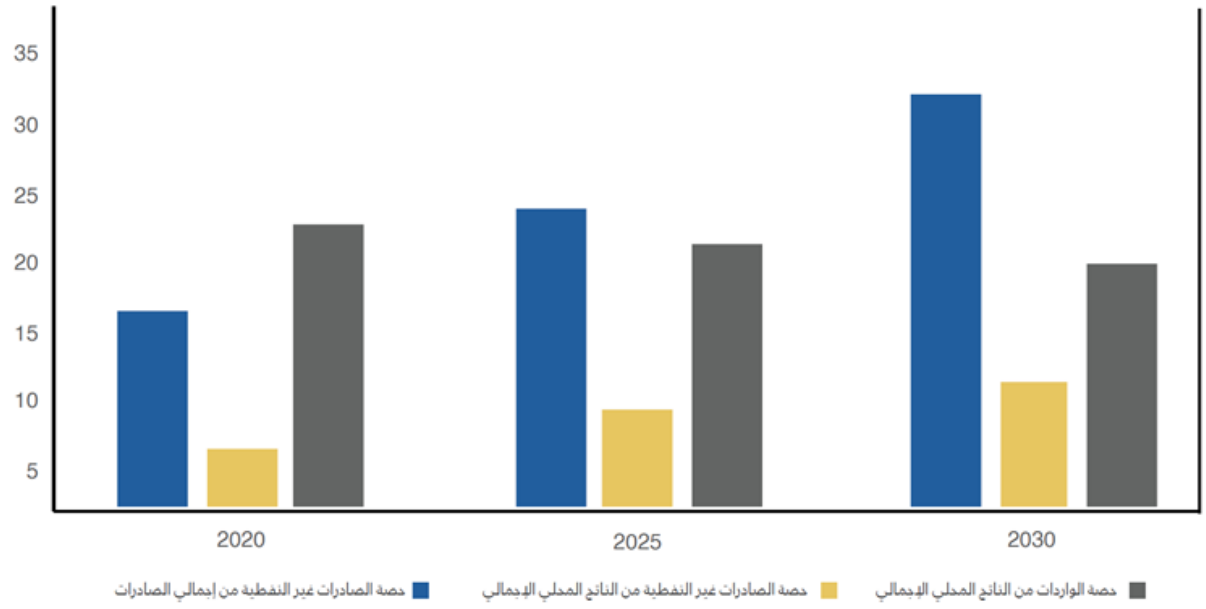

المصدر: ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية لمملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية على تحقيق النمو المستدام**، 2020، ص 23.

نلاحظ نتيجة لبروز قطاع التصنيع والخدمات، تنامي القوة المتزايدة في الصادرات غير النفطية التي توشك على التوسع ب نحو10% سنويا في المتوسط، وهو ما يمثل أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لحلول نهاية العقد. تمثل الصادرات الغير النفطية حتى بالمقارنة مع حجم الاقتصاد الكلي، ثاني أكبر زيادة بعد استهلاك الأسرة، أما الصادرات غير النفطية فتمثل نحو ثلث إجمالي الصادرات

[1]–ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام**، 2021، ص 16.

عام 2030، مقارنة بأقل من خمس الصادرات عام 2020. كما أن المرجح في الوقت نفسه أن تشهد الصادرات النفطية نموا أكثر اعتدالا، غير أن هذا يعد أكثر اعتدالا من انخفاض وزن قطاع النفط والغاز الأساسي ما يشير إلى وجود بعض المرونة في صادرات النفط والغاز من ناحية، والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في الاستهلاك المحلي من ناحية أخرى، كما يشير الفائض الضعيف في الصادرات أيضا الى أن الاقتصاد سيصبح أكثر اكتفاء ذاتيا وأقل اعتمادا على الإيرادات النفطية. أما في المقابل فإن من المتوقع أن تتراجع حصة الواردات حتى مع استهلاك الاسر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة كبيرة في المحتوى المحلي، إما من خلال إحراز تقدم في التصنيع المحلي للمنتجات المتقدمة، وإما من خلال زيادة حصة الإنفاق على الخدمات المحلية. غير أن التنويع يتيح درجة معينة من الاستعاضة عن الإنتاج المحلي، سواء أكان في مجال انتاج الإطارات، أو السيارات، أو أجهزة القياس والاتصالات، أو غيرها من المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى. كما أن من شأن تطوير السياحة وتوفير المزيد من الفرص الترفيهية تحفيز المستهلكين المحليين والأجانب على تخصيص جزء أكبر من ميزانياتهم للاقتصاد السعودي. ومع ذلك فإن إجمالي الواردات سيستمر في النمو الذي سيتألف بالأساس من واردات التكنولوجيا لأغراض الاستثمار وغيرها من المراد الاستهلاكية غير القابلة للاستبدال، غير ان من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الواردات تدريجيا.[1]

والجدول الموالي يبرز القطاعات التي يتوقع تزايد مضاعفات نواتجها في آفاق عام 2030.

[1]-ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، مرجع سابق، ص 23.

جدول رقم (05): القطاعات ذات المضاعفات المتزايدة للناتج المحلي الإجمالي

القطاع	2020 إجمالي مضاعفات الناتج	2030 إجمالي مضاعفات النواتج	2030-2020 النسبة المئوية للتغير(%)
الزراعة وتربية الأحياء المائية	1.6	1.9	21.3
المنتجات المعدنية اللافلزية	2.4	2.9	18.4
النقل بالسكك الحديدية	2.1	2.4	13.0
الخدمات المالية والتجارية	1.6	1.8	16.4
منتجات المطاط واللدائن	2.0	2.3	14.0
المنتجات المعدنية الأساسية والمتقدمة	2.1	2.3	12.6
المنتجات البترولية المكررة	1.5	1.7	10.1
الخدمات العقارية	1.3	1.4	8.8
الكيماويات المتخصصة والتطبيقية	2.1	2.3	8.4
تصنيع السكك الحديدية والسيارات	1.5	1.6	8.2
النفط الخام والغاز الطبيعي	1.1	1.2	7.6
المياه	2.9	3.1	7.2
تشييد المباني السكنية	2.0	2.1	7.2
المنتجات الغذائية والمشروبات	1.8	1.9	6.9
توليد الطاقة الكهربائية المعتمدة على الغاز الطبيعي	1.7	1.8	6.2

المصدر: ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام**، 2021، ص24.

على سبيل المثال يعني مضاعف الناتج المحلي الإجمالي 2.3 للمواد الكيميائية المتخصصة أي أنه يتعين على الاقتصاد توليد 2.3 ريال سعودي في إجمالي الناتج، الذي يمثل أيضا المدخلات الوسيطة التي توفرها القطاعات الأخرى لتلبية ريال سعودي من الطلب النهائي على المواد الكيميائية لمتخصصة. من جانب آخر توجد بعض القطاعات الكبيرة في الاقتصاد السعودي، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة وتوليد الكهرباء وتنقية المياه، التي من المرجح أن تزداد فيها مضاعفات إجمالي الناتج الإجمالي خلال أفق التوقعات[1].

[1]-ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي. 2021، ص 24.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعية المعتمدة بشكل كبير على النفط، ومع انخفاض وتذبذب أسعار هذا الأخير في الآونة الأخيرة بات من الضروري اتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من أثر الصدمة التي أحدثها في كامل الاقتصاد الجزائري، من بين هذه الإجراءات المتخذة التوجه نحو تنويع النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص الذي يعرف بأنه ركيزة أساسية لقيام اقتصاد البلد.

المطلب الأول: التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي

تشهد الجزائر اليوم صدمات متتالية بسبب انخفاض أسعار النفط، والذي أثر على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما ان الاقتصاد الذي يعتمد على قطاع وحيد يعتبر اقتصادا معوقا. لذلك يجب التوجه نحو النموذج الجديد القائم على تفعيل دور القطاعات الأخرى لتحقيق مستويات النمو المرجوة. ومن بين المبررات الرئيسية التي أدت إلى وجوب تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، ما يلي[1]:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، ومن ثم فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه، تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، والانفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة عن تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

[1]–محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص ص: 643_644، –بتصرف–.

تأثر الوضع الاقتصادي للجزائر سلبا باستمرار العجز في الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والخزينة العمومية وانخفاض احتياطات الصرف، وقد كانت النتائج كالتالي[1]:

- تحمل الميزان التجاري عجزا هاما بلغ أزيد من 20 مليار دولار سنة 2016 وعجزا مستمرا لميزان المدفوعات بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016؛
- انخفاض احتياطات الصرف من 193 مليار دولار في ماي 2014 إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017؛
- إن تراجع الجباية البترولية، أدى إلى تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 %، وبالتالي استهلاك مجمل ادخار الخزينة العمومية الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات في فيفري 2017؛
- انخفاض رخصة برنامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة من 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى 1900 مليار دينار سنة 2016 و1400 مليار دينار سنة 2017؛
- تقليص الانفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز، وذلك بفعل الانخفاض الجدري في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على انهيار أسعار النفط في السوق الدولي.

المطلب الثاني: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

من بين أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني نجد[2]:

- **تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية (2001–2014):** بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط آنذاك في تطبيق برامج تنموية ضخمة تجسدت في 3 برامج وتهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهي:
  - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)؛

[1]–لوصيف عمار والعابد لزهر، **نموذج التنويع الاقتصادي الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019، ص 13.

[2]–أسماء بللعما ودحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 20.

جدول رقم (06): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

السنوات / القطاعات	تراخيص البرنامج				إجمالي تراخيص البرنامج مليار د.ج	النسب (%)
	2001	2002	2003	2004		
إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	93	77.9	37.6	2.0	210.5	40.1
إجمالي الدعم الموجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري منها:	10.6	20.3	22.5	12.0	65.3	12.4
✓ دعم الإنتاج الفلاحـــي	(7.6)	(16.3)	(20)	(12)	(55.9)	10.6
✓ دعم قطاع الصيد البحري	(3)	(3.9)	(2.5)	-	(9.5)	1.8
إجمالي الدعم الموجه للتنمية المحلية والبشرية منها:	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
✓ دعم التنمية المحليـــة	(32.4)	(42.9)	(35.7)	(3)	(114)	21.7
✓ دعم التنمية البشرية	(39.4)	(29.9)	(17.4)	(3.5)	(90.2)	17.2
دعم الإصـــــلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019، ص 107.

من خلال الجدول نلاحظ ضخامة المخصصات المالية في السنتين الأوليتين في فترة تنفيذ البرنامج، كما أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية يستحوذ على الحصة الأكبر بمبلغ 210.5 مليار د.ج بنسبة 40.1 بالمئة، ويليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بقيمة 204.2 مليار د.ج بنسبة 38.9 بالمئة، بعدها قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 65.3 مليار د.ج بنسبة 12.4 بالمئة، وأخيرا دعم الإصلاحات بقيمة مالية قدرت ب 45 مليار د.ج بنسبة 8.6 بالمئة.

جدول رقم (07): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش (2000–2004)

المؤشر / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار د.ج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة	2118.12	2366.38	2603.43	2835.22	3144.00
معدل النمو الحقيقي لـــPIB (%)	–	6.2	0.4	9.6	5.5
نسبة الناتج الداخلي الخام (%)	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
نسبة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة	1.50	3.20	5.20	4.10	3.04
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	53.19 –	68.71	26.03	164.6 –	285
احتياجات الصرف مليار دولار	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار دولار	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
الدين العمومي (مليار دولار)	29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة الدين / الصادرات %	19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019، ص 109.

من خلال الجدول نلاحظ تطور إيجابي على مدار السنوات الأربعة للناتج الداخلي الخام، وعرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ما بين السنوات 2001 و2003 إلا أنه عرف انخفاضا سنة 2004، كما أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات سجل زيادة على مستوى كل السنوات.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005–2009)؛

جدول رقم (08): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

القطاعات	المبالغ (مليار د.ج)	النسب (%)
✓ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
✓ برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
✓ برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
✓ برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع البرامج الخماسي 2005–2009	**4202.7**	**100**

المصدر: بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019، ص114.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة ركزت على برنامج تحسين ظروف معيشة السكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية حيث خصصت 1908.5 و1703.1 مليار د.ج على التوالي أي بنسبة 45.5 بالمئة و40.5 بالمئة على التوالي لهاذين البرنامجين، ثم يلي برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ 337.2 مليار د.ج بنسبة 8 بالمئة، وأخيرا برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال بمبلغ 50 مليار د.ج بنسبة 1.2 بالمئة.

جدول رقم (09): أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2005–2009)

القطاع / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
✓ المحروقات (%)	5.8	2.5–	0.9–	2.3–	7.8–
✓ الفلاحة (%)	1.9	4.9	5.0	5.3 –	21.4
✓ بناء وأشغال عمومية(%)	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
✓ خدمات (%)	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2
✓ خدمات الإدارة العمومية (%)	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0
✓ الصناعة (%)	2.5	3.1	6.5	8.4	5.5
✓ الناتج الداخلي الخام (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
✓ الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
✓ الناتج الداخلي الخام (بالدولار) 01 $ = 70 د.ج	103.6	117	129	151	139

المصدر: بالاعتماد على: بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019، ص 116.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات نمو قطاع المحروقات تراجعت على مدى السنوات الخمس وذلك بسبب تراجع أسعاره، ونمو قطاع الفلاحة على مدى السنوات الثلاثة الأولى ثم انخفاض في سنة 2008 ثم عاد للارتفاع سنة 2009 حيث سجل معدل 21.4، كما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعا سنة 2006 بنسبة 11.6 ليثبت سنتي 2007 و2008 عند نسبة 9.8 ثم انخفض سنة 2009 إلى نسبة 8.7، أما قطاع الخدمات فقد حقق ارتفاعا على مدي السنوت الخمسة. وكذلك قطاع خدمات الإدارة العمومية والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات. والناتج الداخلي الخام فقد شهد انخفاضا إلى أن ثبت سنتي 2008 و2009 عند نسبة 2.4 بالمئة، أما قطاع الصناعة فقد شهد ارتفاعا على مدار السنوات الخمس.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة ما بين (2010–2014).

جدول رقم (10): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين (2010–2014)

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
✓ معدل النمو القطاع الفلاحي (%)	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
✓ معدل النمو القطاع الصناعي (%)	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
✓ معدل النمو قطاع الأشغال العمومية (%)	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
✓ معدل نمو قطاع الخدمات (%)	7.3	7.3	6.4	6.4	8

المصدر: بالاعتماد على: بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2019، ص 124.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو القطاع الفلاحي ارتفع سنة 2011 ثم بدأ في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 حيث حقق 2.5 بالمئة، كذلك معدل نمو القطاع الصناعي، أما بالنسبة لمعدل نمو الأشغال العمومية فقد شهد انخفاضا سنة 2011 ليعاود الارتفاع سنة 2012 ثم الانخفاض في سنتي 2013 و2014، وقد حقق معدل نمو قطاع الخدمات نسبة ثابتة في سنتي 2010 و2011 بنسبة 7.3 بالمئة ثم انخفض سنتي 2012 و2013 ليحقق نسبة 6.8 بالمئة ثم الارتفاع سنة 2014 حيث حقق 8 بالمئة.

تهدف هذه البرامج إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.[1]

- **تنفيذ الخطة الخماسية للنمو (2015–2019)**: ترتكز هذه الخطة بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه والبناء والصحة، والتربية والتكوين المهني، وهو ما يشكل فرصة

[1]– أسماء بللعما ودحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص: 20–21.

للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة.

- **تقديم حوافز للاستثمار وتنمية الصادرات:** بحيث تحتوي قوانين المالية السنوية وكذا القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، على مجموعة من الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتنمية الصادرات خارج قطاع النفط.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** اتخذت الجزائر إجراءات تستهدف تحقيق شراكة بين القطاعين العام والخاص، ونذكر منها:

– فتح رأس مال الشركات العمومية امام الاستثمار الخاص: يتمثل هذا الاجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية في حدود 66% بالنسبة للمؤسسات العمومية و34% للمؤسسات الخاصة، بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات؛

– وضع ميثاق شراكة الشركات: بحيث وقع كل من الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على ميثاق يستهدف تحقيق شراكة بين المؤسسات العمومية أو المؤسسات وهيئات من نوع مؤسسا عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من جهة، وشركاء ذوي رؤوس أموال غير مقيمة و/أو ذوي رؤوس أموال مقيمة من جهة أخرى، بحيث يمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشركات التعاقدية المحضة مع أو دون شخصية معنوية، قائمة على عقد أو عدة عقود تعاونية، والتي تكون بصفة عامة متعلقة سواء بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة بالشركاء (أبحاث، نقل، تأمينات، تسويق وإعلام آلي وغيرها)، والشراكات القائمة على استحداث كيانات يكون للشركاء فيه مسؤولية محدودة وغير محدودة كلية تضامنية أو لا. إضافة إلى ذلك يخص الميثاق كل المؤسسات الوطنية العمومية وخاصة مختلف قطاعات النشاط وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات أخرى تابعة للدولة وكيانات القطاع الفلاحي.

- **بناء نموذج اقتصادي جديد:** تتطلع الجزائر إلى تحقيق تغيير جدري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030 وذلك في رواية لاقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة متجسدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016–2019، ومن جهة أخرى يقوم على آفاق تنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016–2030

لقد صادقت الحكومة الجزائرية في 2016، في سياق سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري على نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يهدف أساسا إلى تحقيق معدل نمو يصل إلى 6.5%، خارج قطاع المحروقات ما بين 2020–2030، وبذلك يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للعشرية القادمة، وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في:

المرحلة الأولى: 2016–2019: تتمثل في بعث وإطلاق سياسة تنموية جديدة، تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد؛

المرحلة الثانية: 2020–2025: وسميت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية، وهي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال تدارك مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛

المرحلة الثالثة: 2026–2030: هي مرحلة الاستقرار، أثناءها يكون الاقتصاد الجزائري قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية، وحقق التوازنات الكبرى.

خلال المراحل المذكورة يجب تحقيق الغايات التالية، والهادفة لتنويع الاقتصاد الوطني[1]:

- تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي بـ 2.3 مرة؛
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام من 5.3% إلى 10% مع نهاية 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي في غضون الفترة المذكورة، مما يساهم في تحقيق الامن الغذائي، والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي وإجمالي الصادرات الوطنية؛
- التحول الطاقوي، وهو أهم هدف منشود للنموذج الاقتصادي الجديد، ويستهدف تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف، واقتصار عملية الاستخراج على ما هو ضروري فعلا لمسار التنمية، أي اتخاذ سياسة للنجاعة الطاقوية بتطوير الطاقات المتجددة البديلة والمتنوعة لتحقيق الأمن الطاقوي؛
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك النهوض ودعم القطاعات

[1]–منشور وزارة المالية، 2016، على الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية.

الحالية ليتناقص بذلك الاعتماد المفرط والكلي على قطاع المحروقات وخلق موارد جديدة لتوسيع مصادر الدخل؛

- دعم وتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط، من خلال تحسين إنتاجية الاستثمار العمومي، ودعم الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي، وينعكس ذلك إيجابيا على رفع معدل النمو الاقتصادي، وسيتم ذلك في إطار تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار؛
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك بخلق وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تقليص الفارق بين الصادرات والواردات من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو الصادرات للسلع والخدمات المتنوعة خارج قطاع المحروقات، والعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات والميزان التجاري ابتداء من 2020، ولن يأتي ذلك إلا بكبح الواردات وإحلالها محليا؛
- مراجعة القانون الأساسي لممارسة الأعمال "Doing Busniss" من خلال مراجعة آليات تمويل الاستثمار بمواصلة إصلاح المنظومة البنكية وتطوير سوق رأس المال؛
- مراجعة السياسة الصناعية في الجزائر من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو القطاع الصناعي، وأيضا إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه جهويا، من خلال مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية.

المطلب الرابع: سياسات تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر

لتطوير الاقتصاد الجزائري وتعزيز التنويع الاقتصادي، هناك العديد من السياسات التي يجب الارتكاز عليها، نذكر من بينها ما يلي[1]:

✓ تنمية العامل البشري ونشر الوعي

من أهم العوامل المؤثرة على اعتبار أنه المحرك الأساسي لباقي عوامل الإنتاج بصفة عامة، ولا يستقيم شأن إلا باستقامة القائمين عليه، ويلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة الفجوة القائمة بين الشعب والدولة وغياب الثقة بالمسؤولين ومتخذي القرار، لغياب الشفافية والثقة بين الشعب والقائمين على مصالح الافراد،

[1]–ياسمينة إبراهيم سالم ويحي هاجر، **واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، ورقة بحثية قدمت في إطار** ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي تقييم لواقع التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 14 نوفمبر 2021، ص: 17–18–19.

لذا وجب التركيز على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومتابعة المقصرين، وتبني آليات رقابة مثمرة، مصدرها الأساسي الشعب لاستعادة الثقة ومشاركة الجميع المسؤولية.

- ✓ **تصنيع النفط واستغلاله داخليا**

يكتسي النفط أهمية بالغة ويلقب بالذهب الأسود للقيمة التي يمتلكها فهو سلعة تدخل في تركيب وتشغيل الكثير من المنتجات في شتى المجالات، وهو بذلك إلى جانب مشتقاته يحتل المركز الأول في الكثير من الدول من حيث قيمة الصادرات أو الواردات، ويتم الوفاء بـ 90% من احتياجات السيارات للوقود عن طريق النفط. كما تكمن قيمة النفط في إمكانية نقله وكمية الطاقة الموجودة فيه، حيث يساهم في توليد الكهرباء وهو مصدر العديد من المركبات، ويعتبر مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيماوية، مما يجعله من أهم السلع في العالم[1]. ولابد للجزائر استحداث صناعات قائمة عليه.

تقتضي المرحلة الحالية التحول من إطار إنتاج النفط والاقتصار على بيعه خاما أو تكريره إلى تصنيع منتجات مشتقة وتسويقها داخليا وإقليميا أو على نطاق جغرافي أوسع وتوفير منتجات نصف مصنعة ونهائية، من خلال:

- ✓ الإنتاج من أجل البيع: وهذا لا جديد فيه بحكم الالتزامات التصديرية التي تقيد الجزائر ويجب الوفاء بها؛
- ✓ تصنيع منتجات ومركبات بسيطة ثم البيع: وذلك بتخصيص محطات ومصانع لتكرير البترول وتقطيره واستخراج تركيبات ثانوية وتوجيهها للسوق الداخلية والخارجية، لأن ما هو موجود غير كاف؛
- ✓ تطوير التصنيع: بحيث يسمح بتصنيع منتجات مشتقة إلى جانب الصناعات التكميلية من إنتاج منتجات نهائية توجه للسوق الداخلية، ومن ثم السوق الخارجية، على أن توجه بداية للأسواق الافريقية، بالارتكاز على استراتيجية تقليل التكاليف، وبعد تحقيق الاستقرار وضمان البقاء يرتكز العمل في مرحلة ثانية على الجودة والنوعية لولوج الأسواق العالمية، ويسح هذا التدرج باكتساب الخبرة والتجربة في هذه الميادين.

[1]–مهدي أحمد رشيد، **جغرافيا النفط**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 9.

- **الخوض في تجربة الصناديق السيادية الاستثمارية**

وليس الصناديق السيادية الادخارية، والذي يندرج ضمنها صندوق ضبط الموارد. يمكن للجزائر أن تأسس العديد من الصناديق، هدفها إعادة الهيكلة والتوجيه لفتح مجال المبادرات الاستثمارية واقتناص فرص الربح إنشاء شركات محلية ودولية تتبني التجارب الناجحة على نطاق أوسع.

بالنظر للاقتصاد الجزائري الهش، نحن أحوج إلى استثمار المال ونائه وليس ادخاره، لذا وجب التفكير في تحويل صندوق ضبط الموارد إلى رأس مال عامل سواء بالاستثمار داخليا أو خارجيا في استثمارات قصيرة الاجل أو طويلة الاجل، واكن ذات عوائد مضمونة، إلى أن ترتفع ملائته المالية مما يمكنه في مرحلة ثانية من الاستثمار في الأصول طويلة الأجل التي تنطوي على مخاطرة مقبولة.

- **الاستثمار في الطاقات المتجددة**

بحشد كل الكفاءات والطاقات والإمكانات على المستوى الوطني والناشطة في مجال الطاقات المتجددة للعمل على إرساء استراتيجية عمل للبدء باستغلال الموارد المتاحة، ويمكن وضع تصور لبعض الخطوط العريضة في هذا الاتجاه فيما يلي:

- ✓ الجزائر الخضراء: بالاستثمار في الميدان الزراعي والفلاحي وغرس الأشجار المثمرة لزيادة الإنتاج، وهذا بمشاركة كل الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال من مؤسسات عمومية وخاصة، وترتيب الأولويات لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ صحراء دون كهرباء: وذلك باستخدام الطاقة الشمسية بدلا من الكهرباء (دون الاستغناء عن الربط بالكهرباء) على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الفردي تدريجيا بتركيب الألواح الشمسية لتقليل الضغط على المولدات الكهربائية، وبتشجيع الفاعلين في هذا الميدان.

- **بناء قاعدة رقمية متطورة في جميع الميادين**

لكن بعد القضاء على جميع النقائص والمعوقات والمشكلات التي تتعرض هذا المجال، سواء ما تعلق بالبنى التحتية الضعيفة أو خلق بيئة مشجعة على الابتكار والتطوير أو نشر الوعي والثقافة الرقمية أو تطوير النظم التشريعية والرقابية، ذلك أن الرقمنة لها مخاطر عالية ويجب تحقيق توازن بينهما وبين الأهداف المسطرة من الابتكار.

- **بناء قاعدة معلوماتية وإحصائية شاملة**

ذلك أن دول العالم اليوم تبني استراتيجياتها المستقبلية في آفاق 30، 50، 100 عام أو أكثر، وهذا بناء على المعطيات والبيانات المتوفرة على جميع المستويات في جميع المجالات، لتقريب أفق التوقع من الواقع وبناء محركات للمستقبل على أساس الماضي والحاضر. ولا يتسنى هذا إلا بتوفر المعلومات وسهولة الوصول إليها، وتوفر الشفافية والمصارحة بين كل القطاعات.

خاتمة الفصل الثالث

يعد التنويع الاقتصادي استراتيجية ما بعد البترول للدول العربية، في محاولة لتغيير الوضع الاقتصادي للأحسن وفتح آفاق واعدة على كافة الأصعدة، من خلال انتقال الدولة إلى هيكل إنتاجي متنوع.

كانت دول الخليج سباقة للتنويع الاقتصادي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط، من خلال وضع خطط لآفاق مستقبلية كرؤية المملكة 2030 والخطة الشاملة الموجهة للإمارات من أجل ترسيخ التنوع.

على مستوى الجزائر توجد عدة خطط تنموية واقتصادية موجهة ولكن لم تحقق إقلاعا اقتصاديا معتبرا، لذا لابد من وضع حلول جذرية لها ثم التوجه نحو وضع إطار شامل مع ترتيب الأولويات لتحديث وتطوير كل القطاعات.

خاتمة

خاتمة

يعد التنويع الاقتصادي عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية، من خلال انتقال الدولة إلى هيكل إنتاجي وتجاري أكثر تنوعا، فهو بذلك ضرورة حتمية ومسلك آمن للتخلص من التبعية للمورد الوحيد خصوصا في الدول العربية التي يرتكز نشاطها الأساسي على مورد واحد. وعلى الرغم من أن هناك العديد من التحديات التي تقف حائلا أمام الاقتصادات النفطية العربية دون التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، قد بذلت مختلف الدول العربية جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر دخلها، وذلك من خلال منجزاتها التي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها، إلا أنه وبالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها هذه الدول في مجال التنويع يبقى النفط يلعب دور المسيطر على اقتصاداتها.

- **نتائج البحث**

- التنويع الاقتصادي استراتيجية ذات أولوية خاصة لدى الاقتصادات الريعية، خاصة في ظل أسعار النفط حيث توجهت إليه بغية خلق مصادر جديدة للتمويل؛
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى توليد فرص جديدة لخلق قيمة مضافة، بالإضافة إلى تقليل المخاطر؛
- يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، في تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي؛
- للتنويع الاقتصادي دور فعال في إرساء الاستدامة، لدوره في تجنب لعنة الموارد بالإضافة للحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية، على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية.

- **اختبار الفرضيات**

- الفرضية الأولى: التنويع الاقتصادي هو الانتقال إلى تمتين قاعدة مختلف القطاعات، من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الفرضية صحيحة، لأن التنويع الاقتصادي هو التخلص من التبعية لقطاع محدد وتحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية، وقد أدى تذبذب أسعار النفط إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي، فبعد الأزمات العالمية في أسعار النفط توجهت الدول العربية لسياسة التنويع الاقتصادي لإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مقاوم للصدمات الداخلية والخارجية؛
- الفرضية الثانية: أدى انتهاج سياسة التنويع في بعض الدول العربية إلى تمتين قاعدتها الاقتصادية وجعلها أكثر مقاومة للصدمات الداخلية والخارجية، وجدنا بأنها فرضية صحيحة؛ حيث في ظل الأزمات المتكررة التي أثرت سلبا على أسعار النفط أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة خاصة

في الدول العربية، لأنه العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتنويعه بحيث يحد ذلك من التبعية النفطية يفتح آفاقا اقتصادية واعدة؛

- الفرضية الثالثة: إن الدول العربية من أكثر الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية ومن ثم القدرة على تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وتفادي لعنة الموارد، هي فرضية صحيحة، وهذا من خلال الخطط التنموية البعيدة المدى بالإضافة إلى ترتيب الأولويات لدعم القطاعات المختلفة وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

- **اقتراحات البحث**

بناء على ما جاء في هذه الدراسة، حاولنا صياغة الاقتراحات التالية:

- لابد من ضم إصلاحات هيكلية عميقة إلى الاستراتيجيات بعيدة المدى في كل القطاعات بهدف تطويرها وإسهامها في العملية التنموية؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- العمل على تحسين القطاع الطاقوي خصوصا الطاقات المتجددة، خاصة في البلدان العربية نظرا للإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها؛
- تبني استراتيجية طموحة وواضحة المعالم وبعيدة المدى لتحقيق هدف التنويع؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتبني استراتيجيات متكاملة لإقامة قاعدة اقتصادية متينة.

- **آفاق البحث**

انطلاقا من نتائج الدراسة واقتراحاتها وكآفاق مستقبلية نقترح:

- التنويع الاقتصادي كألية للحفاظ على الموارد الناضبة؛
- دراسة واقع الاقتصادات العربية في ظل التنويع الاقتصادي؛
- سياسات التنويع الاقتصادي لتفادي المرض الهولندي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1) عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية**، دار النهضة، بيروت، 1980.
2) ضياء الناروز، **أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
3) مهدي أحمد راشد، **جغرافيا النفط**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

مذكرات رسائل وأطروحات

4) بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
5) ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–، 2015.
6) بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.
7) إسماعيل حمادي مجبل العيساوي، **سياسة التنويع الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط المملكة العربية السعودية نموذجا**، مذكرة ماجستير إدارة الاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015.
8) ريم مرزوقي، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة التجارب الدولية خلال الفترة 1998–2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–2017.
9) ياسين بوخزنه وآخرون، **واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط–دراسة حالة (الجزائر–السعودية)** –، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018.

10) طبايبية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، يومي 7 و8 أفريل 2008.

11) نور الدين شارف، **استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

12) قعيد لطيفة وقويدر كمال، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 3/2 نوفمبر 2016.

13) لعقيقي دراجي وبن الشيخ توفيق، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى وطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25 و26 أفريل 2017، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

14) ياسمينة إبراهيم سالم ويحي هاجر، **واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري بين التبعية النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي في ظل السياسات الاقتصادية الكلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–، الجزائر، 14 نوفمبر 2021.

المجلات

15) نزار دياب عساف وخالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة أنبار العراق، 2014.

16) الياس شاهد وعبد النعيم دفرور، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

17) بلقاسم علال وآخرون، **واقع التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة تجريبية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021.

18) دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

19) علي عماد محمد أزهر، **دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي–دراسة تحليلية عن دولة قطر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.

20) ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، يونيو 2002، بيروت.

21) موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 05، ديسمبر 2016.

22) محمد صالح جسام الدليمي، **الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية**، 2015.

23) منصوري حاج موسى وبوشري عبد الغني، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة الاقتصاد وإدارة العمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

24) أسماء بللعما، **التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2022.

25) أسماء بللعما، **التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2022.

26) أسماء بللعما ودحمان عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 03، العدد 01، 2020.

27) سعود وسيلو وفرحات عباس، **تجربة الأمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، ديسمبر 2017.

28) بن فريحة نجاة ونصاح سليمان، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية–عرض تجارب بعض الدول–**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020.

29) محمد مسعودي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018.

30) السعيد بوشول، **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي –دراسة حالة المملكة العربية السعودية–** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الصادرة عن مخبر "متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصادات النامية"، جامعة ورقلة، العدد 07، ديسمبر 2017.

31) محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2016.

32) لوصيف عمار والعابد لزهر، **نموذج التنويع الاقتصادي الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات -رؤية استشرافية-**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019.

33) خالد راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، 2015.

التقارير

34) تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية**، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018.

35) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2009.

36) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2021.

37) مصرف الأمارات العربية المتحدة، **التقرير السنوي للأمارات العربية المتحدة**، 2020.

38) **منشور وزارة المالية**، الجزائر، 2016، على الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية.

39) ديفيد هافرلاند وعبد الإله درندي، **التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030**، التغيرات القطاعية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، 2021.

المواقع

40) حامد عبد الحسن الحيوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متوفر على الموقع:
http://burathanews.com/arabic/studies/303451

41) موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء على الرابط التالي: http://w.w.w.stats.gov.sa

42) إسماعيل إبراهيم سجيني، **التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة**، مقال إلكتروني في جريدة مال الاقتصادية الإلكترونية على الرابط:
http://w.w.w.maal.com/archives/20170403/89430

المراجع باللغة الأجنبية

43) EL Mostafa Bentar, **Macro and Sectoral Implication Monetary Fund,** June 2021.

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الاقتصادات العربية للفترة (2005-2016)	28
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(2019-2020)	32
03	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2010 و2015 و2018 و2020	35
04	نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الربع الثالث من عامي 2016 و2017	44
05	القطاعات ذات المضاعفات المتزايدة للناتج المحلي الإجمالي	50
06	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	53
07	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ البرنامج دعم الإنعاش (2000-2004)	53
08	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	54
09	أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2005-2009)	54
10	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الجزائر ما بين (2010-2014)	55

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهمية التنويع الاقتصادي	6
02	محددات التنويع الاقتصادي	12
03	مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية	23
04	تقلبات أسعار النفط العالمية في الفترة (1970–2020)	26
05	تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (2000–2016)	27
06	تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإرادات للدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 2004–2016	29
07	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2005–2020	31
08	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة للدول العربية (2000–2020)	31
09	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2019–2020)	33
10	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2019–2020)	34
11	خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة	42
12	نسبة تطور الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الربع الثالث من عامي 2016–2017	45
13	التعديلات في الحصص القطاعية النسبية في الفترة ما بين (2020–2030)	47
14	التطورات في حصص الصادرات والواردات	48

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	01
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنويع الاقتصادي	03
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأنواعه	05
المطلب الثالث: أنواع وأشكال التنويع الاقتصادي	08
المطلب الرابع: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	09
المبحث الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	10
المطلب الأول: شروط ومحددات التنويع الاقتصادي	10
المطلب الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي	12
المطلب الثالث: مزايا التنويع الاقتصادي	13
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	14
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي	16
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	16
المطلب الثاني: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي	17
المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	18
خاتمة الفصل الأول	19
الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية	21
مقدمة الفصل الأول	21
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية	22
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي أحد مراحل الاستدامة الاقتصادية	22
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية	23

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط في الدول العربية	25
المبحث الثاني: واقع بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية	26
المطلب الأول: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	27
المطلب الثاني: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	28
المطلب الثالث: نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات	29
المطلب الرابع: التطورات الاقتصادية للدول العربية	30
المبحث الثالث: تأثير جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية	32
المطلب الأول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	33
المطلب الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	34
المطلب الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	35
خاتمة الفصل الثاني	36
الفصل الثالث: واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية –الإمارات–السعودية–الجزائر	38
مقدمة الفصل الثالث	38
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	39
المطلب الأول: المرتكزات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	39
المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	40
المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة	41
المطلب الرابع: خطة الدعم الاقتصادي الموجهة الشاملة	42
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	43
المطلب الأول: الخطوات المتبعة في المملكة نحو التنويع	43
المطلب الثاني: خطة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	44
المطلب الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في المملكة العربية المتحدة	46
المطلب الرابع: آفاق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية المتحدة	46
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر	51
المطلب الأول: التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي	51
المطلب الثاني: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر	52

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016–2030	57
المطلب الرابع: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر	58
خاتمة لفصل الثالث	62
خاتمة	63
قائمة المراجع والمصادر	66
فهرس الجداول والأشكال	71
فهرس المحتويات	74
ملخص	78

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية خاصة، حيث اتجهت معظم هذه الدول لتنويع قاعدتها الاقتصادية جراء الأزمات التي حدثت في أسعار النفط العالمية لأن اقتصادات الدول العربية هي اقتصادات ريعية. ما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط، وكذا بيان واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية.

توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي هو الملاذ الآمن للدول العربية لإقامة قاعدة اقتصادية صلبة مقاومة للصدمات الخارجية وحتى الداخلية، وهو ضرورة حتمية ولابد من القيام بالعديد من الإجراءات والتدابير التي تساعد على تعزيز هذه العملية خاصة في الجزائر. كما تمثل الإمارات العربية المتحدة تجربة غنية يمكن الاستفادة منها، وكذلك رؤية المملكة العربية المتحدة 2030، بالإضافة إلى تجارب دول أخرى.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الدول العربية، جائحة كورونا، الجزائر، الإمارات، السعودية.

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of economic diversification in the Arab countries in particular, as the majority of these countries tend to diversify their economic base. This was due to the crises that occurred in international oil prices. Since they are rentier economies, the Arab countries are affected by the oil prices fluctuations. This study is also a statement of the reality and prospects of economic diversification in some Arab countries.

The study concluded that economic diversification is the safe haven for the Arab countries to establish a solid economic base that is resistant to external and even internal shocks. The economic diversification is an inevitable necessity, and many procedures and measures must be taken to help strengthen this process, especially in Algeria .The United Arab Emirates also represents a rich experience that can be benefited from, as well as the United Kingdom Vision 2030, in addition to the experiences of other countries.

Keywords: economic diversification, Arab countries, Corona pandemic, Algeria, The United Arab Emirates, Saudi Arabia.